مكونات المشرق: السكان بين أقليات وأكثريات

د. شوقي عطيه*

يزداد الاهتمام مؤخراً بالديموغرافيا كعلم يهتم بديناميات السكان وانزياحاتهم وحركاتهم وتحركاتهم. والاهتمام في منطقتنا لا ينبع من الاهتمام بالسكان، باعتبارهم وحدة البحث في هذا العلم، بل يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك: أثر هذه الدينامية على الوضع السياسي في دول المنطقة. اكتشف السياسيون الحاليون منذ فترة غير بعيدة أن مصطلح الديموغرافيا يمكن قولبته ليشكل أداة طيّعة في أيديهم يثيرون بها رعب مناصريهم حيث هم أرادوا ذلك. يعود هذا الرعب إلى استخدام الآخر المختلف، عرقياً ودينياً وطائفياً وحتى هوياتياً، كفزّاعة آتية لالتهام ما هم، أي المناصرون، بالكاد حاصلون عليه.

لا تعد المسألة الديموغرافية حديثة في كل الدول، فلبنان، أو القيّمون عليه، أدركوا فوائد العزف على وتر التفرقة منذ بدايات القرن التاسع عشر في خضمّ الهجمة الأوروبية على المشرق، فيما عرف حينه بالمسألة الشرقية. توالت في هذه الفترة الدراسات التي أشارت إلى توزّع سكان جبل لبنان بين طوائفه الأساسية، وخاصة الموارنة والدروز. أتت الأرقام كلها لتشير إلى تفوّق الموارنة النسبي على الدروز، إلا أن النسب كانت متفاوتة تبعاً لأهواء منظّمي هذه الدراسات والاستطلاعات[1].

إلا أن الاهتمام بالبنى الطوائفية، ولاحقاً العرقية، لسكان المشرق لم تقتصر على لبنان، لا بل هي امتدت على جميع دول المشرق، واتضح بعد مرور قرن ونصف على بعض هذه الدراسات الهدف الحقيقي من إجرائها: إعادة تموضع الجماعات الطائفية والعرقية في المشرق بحيث يسهل تقسيم ما كان تابعاً للسيطرة العثمانية ضمن دويلات لا تنعم بالاستقرار أبداً. فباللعب على تناقضات الشعوب، بعد تغذية نارها، يمكّن الإمساك بصاعق التفجير واستخدامه كلما دعت الحاجة. لذلك يمكن القول إن هذه المنطقة لم تنعم بالاستقرار خلال القرن الماضي إلا ما ندر. ويكاد الجمر لا يُطفأ فيها بل يُخبَّأ تحت الرماد.

*. باحث وأستاذ جامعي، معهد العلوم الاجتماعية – الجامعة اللبنانية، لبنان. Chattieh@ul.edu.lb

غاب عن بصيرة أولياء الأمور أن الأوضاع الديموغرافية دائمة التبدل والتحول، فما هو صحيح اليوم لا بد إلا أن يتحول غداً. أو لعل هذه الحقيقة ماثلة أمام أعينهم وهي ما تدفعهم إلى مقاومة التغيير الذي ليس في مصلحتهم، وإحداث ذاك الذي يناسبهم. فالمتغيرات الديموغرافية الأساسية، ونعني بها: الخصوبة والوفاتية والهجرة، دائمة التأثر بما يجري في المجتمع من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية[2]. وبما أن التحولات التي تعصف بالمشرق لم تتوقف منذ قرون، فإن دينامية التحول الديموغرافي فيه كانت ولا تزال من الأنشط في العالم. فالمشرق قُسّم بعد اتفاقية سايكس بيكو وفقاً لمعايير تبيّن لاحقاً أنها ترمي، على المدى المتوسط الطول، إلى إقامة كيان يُعدّ موطئ قدم للغرب وقوى استعماره في ذلك الحين، لإبقاء اليد على المنطقة. وهذا الكيان/القاعدة الغربية لم يكن لإبقاء السيطرة على المنطقة الأغنى بالبترول، ولم يكن واضحاً في حينه لا أهميته العظمى ولا كمياته المهولة، بل لأنه صلة وصل بين مصالح الاستعمار في الشرق وتواجده في الغرب.

1. المشرق كما رآه سايكس وبيكو

وقعت مهمة تقسيم المشرق على عاتق المنتصرين في الحرب العالمية الأولى. فمارس وزيرا خارجية بريطانيا وفرنسا مارك سايكس وجورج بيكو، ما يمكن وصفه بأنه عملية جراحية تم من خلالها تقطيع أوصال المشرق وفق رؤية استراتيجية للدول التي فازت بالحرب العالمية الأولى. لم يكن مشرط بيكو وسايكس معقّماً في عملية البتر ولا إبرتهم نظيفة في إعادة التقطيب، بل كانا ملوّثين بقصد، مما فاقم من داء المشرق الذي يفتك به منذ عقود. عمد الفرنسيون والإنكليز إلى ابتكار وسائل فعّالة في فصل المناطق – الدول الجديدة التكوين عن بعضها بعضاً، وذلك من خلال إدخال جماعات من خارج النسيج المحلي لكل منطقة وتعزيز وجودها، من جهة؛ وإلى دعم جماعات كانت مهمّشة أو مضطهدة قبل التواجد الغربي، من جهة أخرى. هكذا قدّمت هذه الدول أنفسها على أنها حامية لمصالح العلويين والدروز والإسماعيليين في سوريا، ولحقوق الموارنة والمسيحيين في لبنان وبقية دول المشرق، وجعلت من سورية ولبنان ملجأً للأرمن الهاربين من جحيم الاضطهاد التركي، وبالطبع الحامي الأول والأساسي لمصالح اليهود في فلسطين.

وفي سياق الحديث عن اليهود، فإن تواجدهم في المشرق لم يكن وليد قرن أو اثنين من الزمن، بل هم أبناء واحد من الأديان الثلاث الأكثر تأثيراً فيه. إلا أن مكانتهم فيه خضعت لقرون من التحولات الديموغرافية والتبدلات الاجتماعية – العقائدية التي ضاءلت وجودهم بحيث أصبحوا من أقل المكوّنات عدداً في المنطقة. يطلق على هؤلاء تسمية يهود اليشوف القديم، وهم ممن بقوا في فلسطين وصولاً إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد تعرَّب جزء كبير منهم وانخرطوا في حياة المجتمعات التي بقوا فيها وعاشوا فيها كل التغيرات مثلهم مثل بقية مكوّنات المشرق. إلا أن يهود اليوم في فلسطين المحتلة قدموا إلى المشرق في موجات هجرة منظمة أدق تنظيم، وذلك بتواتر متسارع بدءاً من القرن الخامس عشر وصولاً إلى اليوم.

سعت فرنسا، ولحقتها بريطانيا، إلى زرع بذور التفرقة بين أهل المشرق، بجهد استخباراتي هائل بدءاً من القرن التاسع عشر، وذلك من خلال الجواسيس والقناصل والتجار. نتج عن هذا العمل الاستخباراتي فهم واضح لطبيعة المشرق وبقية الولايات العربية الواقعة تحت السيطرة العثمانية. وبناءً على هذه المعلومات، بدأت مخططات التقسيم الدقيقة، والمستندة على أساس الثروات الطبيعية والمعدنية، أولاً؛ والبنى السكانية الطائفية والإثنية، ثانياً. والهدف هو إبعاد السنّة عن كامل الساحل الشرقي للمتوسط، وخلق حواجز أو حدود فصل Buffer Zone بين العرب السنّة والسلطنة العثمانية، وذلك في العراق وسورية. ويمكن أن يتمّ ذلك من خلال وضع الإثنيات والأقليات، في هذه المناطق الفاصلة. ولحظ التقسيم المقترح من الفرنسيين والبريطانيين: إنشاء دولة أرمنية في كيليكيا، ومن ضمنها مدينة أضنة. إنشاء منطقة خاصة في لواء الإسكندرون تضم أقليات عربية وتركية علوية. إقامة دولة علوية في جبال العلويين وساحل اللاذقية. تقام دولة تضم معظم كاثوليكيي المشرق باسم لبنان الكبير. إقامة دولة درزية جنوب دمشق تفصل سنّة دمشق عن العمق العربي في شبه الجزيرة العربية. هكذا، سيتم استبدال السنّة، المكوّن الأكثر عدداً والأشد تضرراً من تغير الخرائط والنظام، بطوائف الأقليات من موارنة وعلويين وأرمن وغيرهم ممن حملوا لبوس الذمية طيلة قرون من الزمن. هذا في المرحلة الأولى التي سبقت الانتداب المباشر، حيث تقرّبت فرنسا من هذه الطوائف وعملت على رسم هالة حول دورها في حماية أهل الأقليات. أما في المرحلة الثانية، التي رسمتها لفترة ما بعد الوجود الاستعماري المباشر، والذي لُطّف بمصطلح "الانتداب" فقد خططت، ونفّذت لاحقاً، لتقسيم سورية إلى عدد من الدويلات الطائفية، وخاصة في بداية الانتداب. (ديب، سورية في التاريخ من أقدم العصور حتى 2016، 2017، الصفحات 145–148)

تابعت بريطانيا مخطط تقسيم المشرق من خلال إقامة دولة مستحدثة تشكل فاصلاً بين "بلاد اليهود" المستقبلية والعراق، فأسست بهذا ما بات اليوم المملكة الأردنية. ويلخّص علي محافظة أسباب إنشاء إمارة شرق الأردن بما يلي: أولاً، التكلفة الباهظة على الصعيدين البشري والمادي، على بريطانيا، إن هي أرادت أن تدير شرقي الأردن بشكل مباشر، وهي المنطقة الصحراوية شاسعة المساحة والتي تسيطر عليها القبائل البدوية. ثانياً، المصلحة البريطانية في إقامة دولة "واقية" على حدود فلسطين، تحميها من هجمات البدو، وتتيح لها المجال لتنفيذ مخططاتها في فلسطين. ثالثاً، رغبة بريطانيا بقطع التواصل بين أهالي الشام منعاً لإقامة أي دولة مشتركة تجمعهم في المستقبل. رابعاً، تنفيذ الوعد البريطاني بإقامة دولة عربية شرقي الأردن، بحيث تقضي الخطة بإنشاء دولة "ضعيفة ولا تملك وسائل الحياة، دائمة الاعتماد على بريطانيا"، وتكون في نظرها مساوية للدولة اليهودية المزمعة في فلسطين. وخامساً، اتجاه بعض البريطانيين إلى إقامة دولة – ملجأ للفلسطينيين الذين سيُطردون لاحقاً من أرضهم بعد إنشاء الدولة اليهودية. ((المحافظة، العلاقات الأردنية–البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (192–1957)، 1973، الصفحات 27–28)

نجحت دول الاستعمار التقليدية، بريطانيا وفرنسا، ثم لحقتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، في خلق كيانات دائمة الاضطراب، تكاد لا تمرّ عليها سنوات من الهدوء لتعود وتتلهّى عن تقدمها ومنعتها ورفاه شعوبها بصراعات حول الهوية والانتماء. فالانتماء ليس للوطن، ولا للأرض الجامعة لكل أبناء المشرق، لا بل الانتماء يكون للعائلة الصغرى أولاً، وبالتواتر للعائلة الكبرى – الطائفة طبعاً. وعندما يكون الانتماء الأولي، الناتج عن عصبية الدين والطائفة وصولاً إلى المذهب، هو المسيطر، فإن التحكّم بالشعوب يصبح من أسهل المهام، إذ يكفي أن تحرّك فيها نزعاتها البدائية، عندما تضعها في موقع المهدّد أمام الطائفة الأخرى، أو في موقع الدفاع عن الوجود. فتستنبط عندها هذه الجماعة كل ما يمكنها من أسلحة غرائزية لإثبات الذات والتفوّق على الآخر. وأثبتت السنوات الأخيرة أن الأزمات التي مرّت بالمشرق والعالم العربي ككل، تمكّن أصحاب المصالح من تحركيها كما يشتهون لا بشيء إلا باللعب على عصب الطائفية والعرقية والدين.

2. مكونات المشرق إبان سايكس – بيكو

تفاوت تنوّع سكان المشرق وفق المكوّنات الديموغرافية لناحية العدد والنسبة من المجموع، والمقدرة على التأثير. توزعت هذه المكوّنات وفق عدة متغيرات: الدين، الطائفة، المذهب والإثنية. أما العرق فكان

جامعاً للغالبية العظمى من سكان المشرق بما يعرف بالعرق "الأبيض" مع الخصائص المشرقية – المتوسطية التقليدية من لون مائل إلى السمار أكثر منه إلى البياض. إلا أن المكوّنات المذكورة أكثر من كافية لتثير فيما بينها ما يكفي من قلاقل تزعزع استقرار المشرق ودوله الحديثة في شكل شبه مستمر.

سنقوم في سياق هذه الورقة بعرض التطور الديموغرافي لأبرز مكونات المشرق مقسّمة إلى طوائف وإثنيات مختلفة. بعض المكونات تتشارك بالإثنية وتختلف بالطائفة كالعرب الذين يتوزعون على معظم الطوائف المكوّنة للمشرق؛ بعض المكونات تتشارك بالطائفة وتختلف بالإثنية كالمسلمين السنّة الذين توزعوا بين عرب وأكراد وتركمان وشركس وغيرهم؛ وأخيراً نجد الإثنيات التي انفردت بانتماء طائفي مختلف عن بقية الطوائف، وإن كان في الأصل مشابهاً لها، كالأرمن الأرثوذكس مثلاً.

1.2. إمارة شرق الأردن (1920)

كان سكان الأردن في ذلك الحين يبلغون ربع مليون نسمة، موزعين بين بدو وحضر، مسلمين ومسيحيين، وعرب وأقليات عرقية أخرى. وتكوّنوا من السكان الأصليين لشرق الأردن بالإضافة إلى السوريين والفلسطينيين واللبنانيين والشركس والشيشان وغيرهم الذين استقروا في المنطقة في وقت سابق لإعلان الإمارة. (الشاعر، 2004، صفحة 70) وقد قسم السكان إلى ثلاث فئات أساسية: أهل المدن، وهم خليط من أهل الدول العربية المجاورة الذين استقروا في الأردن، وهم أكثر ثقافةً وعلماً ومالاً من بقية سكان الأردن. الفلاحون، وشكّلوا الغالبية العظمى وقتها، حيث بلغت نسبتهم 80%. والبدو، وهم منتشرون في الشمال والجنوب. (المحافظة، العلاقات الأردنية–البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعهدة (192–1957)، 1973، صفحة 29).

سعى البريطانيون منذ البداية إلى استيعاب البدو في محاولة لدمجهم تدريجياً في مجتمع مديني واحد، وهذا ما تابعه الهاشميون. وخاصة أن العشائر وزعماءها لم يبدوا ارتياحاً من تأسيس حكومة مركزية في عمّان خشية أن تسلبهم أوضاعهم المميزة. (المحافظة، تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة، 1974، صفحة 44) وللقيام بذلك: مُنِح البدو أعرافاً تشريعية خاصةً بهم من خلال محاكم عشائرية أقيمت عام 1924 واستمرت لعام 1976. كما كانت لهم أولوية الالتحاق بالجيش بالإضافة إلى معاملة خاصة لمن يلتحق بالجامعات الحكومية. هكذا، تخلى البدو تدريجياً عن نمط حياتهم الأصلي ابتداءً من ثلاثينيات القرن العشرين حيث توجهوا إلى الفلاحة والوظيفة الحكومية، وخاصة في الجيش، كسبل بديلة للعيش.

وكأن البدو هنا قد وقّعوا عقداً اجتماعياً مع الهاشميين يحصلون بموجبه على الوظائف والخدمات مقابل الولاء غير المشروط للأسرة الحاكمة. ولم يخلُ تاريخ العشائر البدوية الحديث في الأردن من القلاقل حيث انتفضوا عدة مرات على الحكومة الأردنية، وكان آخرها عام 2011 حيث تمكنوا من الحصول على مساحة واسعة من الأراضي من الحكومة الأردنية. (عبابسة، 2013، الصفحات 217–220).

أما الشركس، فيعود تاريخ وجودهم في المشرق إلى عام 1878 بعد أن قدموا من اليونان ومقدونيا إلى ولايتي بيروت ودمشق؛ وقد وصلت جماعة صغيرة منهم إلى عمّان. ويعود السبب في ذلك إلى مجازر ارتكبها مرتزقة شركس في بلغاريا قبل ذلك بعامين. وفي الأردن، أوكلت لهم مهمة الدفاع عن الحدود ضد غزوات البدو، بالإضافة إلى تطوير الزراعة. وكان عددهم حوالي 6000 شخص موزعين على 2250 عائلة، وفقاً لتقديرات أوروبية، وكان ذلك من مجموع السكان في إمارة شرق الأردن الذين تراوح عددهم بين 250 و300 ألف نسمة عند تأسيسها. أما الشيشان، فقد استقروا في شرق الأردن، في الزرقاء وأسسوا بعدها عدداً من القرى، منها الرصيفة والصويلح. (عبابسة، 2013، صفحة 221).

يعتبر الحصول على معلومات مفصلة عن سكان الأردن في الفترة السابقة لتأسيس المملكة بالغ الصعوبة، بسبب غياب الدراسات والاحصاءات عن هذا الموضوع قبل تأسيس هيئة خاصة للإحصاءات تولّت هذه المهمة.

2.2. الجمهورية السورية (1922)

بلغ مجموع عدد السكان السوريين في بداية الانتداب، وفقاً لروبرت فيدمر، ما مجموعه 1.510 مليون نسمة. وقدم فيدمر تقسيماً لعدد السكان وفقاً لثلاث دول: سورية، ودولة لبنان الكبير ولواء الإسكندرون. وبالتالي فإن ما قدمه على أنه "دولة سورية" يضم دولتي حلب ودمشق التي ذكرناها أعلاه. (فيدمر، 1936، صفحة 4)

توزع سكان سورية على عدة طوائف وإثنيات، وكان السنّة هم الأكثر عدداً ضمن مجموع عدد السكان. وكانت نسبة كل طائفة تختلف وفقاً للتقسيم الفرنسي على 4 دول ولواء مستقل. (Augustin 1924, 74) وترتكز المعطيات كلها على التعداد الذي أجراه الفرنسيون عام 1922. وقد عانى هذا التعداد من مشكلة أساسية تكمن في عدد السكان من البدو الرحّل وشبه الرحّل الذين لم تستطع السلطات، وحتى من قبل أيام الانتداب، القيام بإحصائهم في شكل دقيق. وكانت أعدادهم المقدرة أقل بأربعة أضعاف من

عددهم الحقيقي. وهذا ما يخفي تفاوتاً هائلاً بين العدد الحقيقي والعدد المذكور في الإحصاءات. هذا الأمر لم ينطبق على تعداد 1922 فحسب، بل اعتمد أيضاً في تقديرات عام 1927. (M. Samman 1978, 156)

وما هو مثير للقلق، بناءً على ما تقدم، أن الأرقام التي تم نشرها في الأعوام اللاحقة اعتمدت كلها على نتائج تعداد 1922 مع التعديلات السنوية التي تدخل إليه، بعد احتساب أحداث الولادات والوفيات وتقديرات الهجرة في كل عام.

جدول 1: توزع سكان الدويلات السورية وفقاً للطوائف، 1921–1922

الطائفة	الدولة العلوية	دولة حلب	لواء الإسكندرون	دولة دمشق	جبل الدروز	المجموع
السنة	59689	358222	154500	446782	674	1019867
الشيعة	0	0	0	8857	0	8857
العلويون	153398	0	30000	5202	0	188600
الدروز	0	0	0	4362	42686	47048
الاسماعيليون	5587	0	0	8641		14228
مجموع المسلمين	218674	358222	184500	473844	43360	1278600
الموارنة	4430	1897	0	975		7302
الروم الكاثوليك	725	7481	0	17641	2112	27959
الأرمن الكاثوليك	637	3704	0	732	0	5073
السريان	0	2519	0	2918	0	5437
اللاتين	15	1663	0	382	0	2060
الكلدان	0	717	0	95	0	812
روم أرثوذكس	33903	2868	0	30339	4639	71749
الأرمن	1565	2953	0	4264	0	8782
اليعاقبة	0	664	0	6901	0	7565
البروتستانت	1113	481	0	1612	0	3206
الكلدان	0	0	0	0	217	217
مجموع المسيحيين	42388	24947	27500	65859	6968	167662
يهود	0	6686	0	5956	0	12642
أجانب	0	2652	0	48664	0	51316
مجموع السكان	261062	392507	212000	594323	50328	1510220
المصدر: (Augustin 1924, 74)						

يشكل السنّة النسبة الكبرى من سكان سورية، إلا أن هذه النسبة تختلف من دويلة إلى أخرى، فإذا كانت هي الأعلى في حلب ودمشق، فإنها تنخفض إلى مستويات دنيا في كل من جبل العلويين وجبل الدروز. وفي هاتين المنطقتين تحتل نسبة الطائفة التي نُسبت إليهما التسميتان المركز الأول فبلغت نسبة العلويين في جبلهم 58% وتوزعت النسب الباقية على الطوائف الأخرى. أما الدروز فقد بلغت نسبتهم 84.2% في جبل الدروز. شكّل المسيحيون ما نسبته 9.45% من سكان سورية. وكان وجودهم يرتفع أو ينخفض

تبعاً للدويلات التي توزعوا فيها. فقد كانت أعلى نسبة للمسيحيين في دويلة العلويين حيث تجاوزت الـ 16%، أما في دولة حلب فلم تتجاوز نسبة المسيحيين 6.4% من مجموع السكان. وكانت أكثر الطوائف المسيحية وجوداً هي الطائفة الأرثوذكسية التي بلغت نسبتها حوالي 52% من مجموع المسيحيين أو 4.84% من مجموع السكان على اختلاف طوائفهم. كما تجدر الإشارة إلى وجود لليهود في دمشق وحلب بحيث بلغت نسبتهم 0.86% من مجموع سكان سورية. هذا وقد أجريت التعدادات العامة الأولى من نوعها في سورية بين الأعوام 1920 و1922. إلا أنها عانت من جملة من الثغرات. فقد تم احتساب الأجانب المقيمين من الذين يدفعون الضرائب في بعض الدويلات، ولم يدخل البدو في هذا التعداد في أماكن أخرى. فالبدو رفضوا في شكل قاطع أي تعاون مع الجهات المسؤولة عن التعداد. كما أن التعداد لم يضم المهاجرين القادمين من تركيا والذي بلغ عددهم حوالي 50 ألفاً وكانوا بأكثريتهم من الأرمن. (Augustin 1924, 73–75). أثّرت الهجرة الأرمنية الوافدة إلى سورية في بنية السكان. فقد بلغ عدد المهاجرين إلى سورية ولبنان أكثر من 150 ألف نسمة وذلك منذ عام 1914 إلى عام 1927، علماً أن الأعداد الكبرى دخلت البلاد في بداية العشرينيات. غادر من هؤلاء حوالي 30 ألفاً إلى فرنسا والولايات المتحدة وغيرها، وبقي منهم حوالي 120 ألف فرد.

3.2. لبنان الكبير (1921)

ما أن بدأ عهد الانتداب حتى قام الفرنسيون بتنفيذ أول مسح شامل للسكان في لبنان. كان هدفهم المعلن منه هو التعرف على عدد السكان. أما الهدف غير المعلن فهو تأكيد الغلبة العددية للموارنة بهدف تبرير تعزيز مواقعهم في الإدارة السياسية والاقتصادية للبلاد. ولهذا السبب، لم يخلُ الإحصاء الذي نفّذ عام 1921 من الأخطاء، المتعمّدة منها وغير المتعمّدة. فحسب العديد من الباحثين[3]، أجري هذا التعداد بطريقة معينة، ليظهر التوزيع الطائفي على النحو الذي أراده الفرنسيون، وذلك بهدف إعادة تمثيل الطوائف في البرلمان المزمع إنشاؤه على شاكلة مجلس الإدارة، أي أن تمثَّل كل طائفة بحسب نسبتها من مجموع السكان. أضف إلى ذلك أن سكان العديد من المناطق الملحقة، رفضوا التعداد لرفضهم الدولة الحديثة التي، وبحسب رأيهم، انشئت رغماً عنهم. فضلاً عن أن هذا التعداد أجري بواسطة مخاتير كل حارة أو قرية، فقدموا أرقاماً حسب تقديرهم الخاص للسكان في المناطق التي تقع ضمن صلاحياتهم.

إلا أن المفارقة الأساسية في تعداد 1921 تمثلت في احتساب المهاجرين، أو جزء منهم، ضمن مجموع عدد السكان. وهذا ما يتنافى مع تعريف الساكن كما بات معلوماً. إلا أن السبب في ذلك لم يكن وليد

خطأ أو إهمال بل هو متعمّد من الفرنسيين الذين أرادوا تثبيت الأرجحية العددية للمسيحيين، وخاصة الموارنة، في الدولة الناشئة. فكما سبق وذكرنا أعلاه، هاجر عشرات الآلاف من اللبنانيين وطنهم للعمل والعيش خارجاً، إلا أن معظم المهاجرين كانوا من المسيحيين والموارنة. هكذا أصبحت نسبة المهاجرين من المسيحيين أعلى بكثير من نسبة المسلمين. أدرك الفرنسيون أن هذا الواقع لا بد أن يؤدي لاحقاً إلى اختلال في نسبة المسيحيين في لبنان، فعمدوا للبحث عن وسيلة تضمن تثبيت التفوق العددي للمسيحيين. وكان لهم ذلك في احتساب المهاجرين الذين يدفعون الضرائب في لبنان على أنهم مقيمون فيه. بلغ عدد المهاجرين الذين يدفعون الضرائب حوالي 40% من مجموع المهاجرين الذين قدّروا بحوالي 130 ألف شخص، وكان 82.5% منهم من المسيحيين. (Jaulin 2009, 195).

بلغت نسبة المسلمين في تعداد 1921، 45% من مجموع السكان، وعندما أضيفت الطوائف الصغرى إلى مجموع السكان المسيحيين اقتربت نسبتهم من 55%، إلا أن ما هو لافت في هذه الأرقام هو الدور الذي لعبه الفرنسيون، إذا اعتبرنا أن كل شيء آخر كان سليماً، في رفع نسبة المسيحيين من 51% إلى 55% من خلال عدّ المهاجرين "الذين يدفعون الضرائب" من ضمن مجموع عدد السكان.

جدول 2: توزع السكان في لبنان الكبير الذين شملهم تعداد 1921، حسب الطوائف

الطائفة	المقيمون		المهاجرون دافعو الضرائب		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
موارنة	175702	31.6	23480	47.4	199182	32.9
روم أرثوذكس	64416	11.6	12993	26.2	77409	12.8
روم كاثوليك	38559	6.9	3903	7.9	42462	7.0
إنجيليون	3730	0.7	485	1.0	4215	0.7
مجموع المسيحيين	282407	50.8	40861	82.5	323268	53.4
سنة	121917	21.9	2824	5.7	124741	20.6
شيعة	103038	18.6	1879	3.8	104917	17.3
دروز	39841	7.2	3792	7.7	43633	7.2
مجموع المسلمين	264796	47.7	8495	17.1	273291	45.2
مختلف	8251	1.5	185	0.4	8436	1.4
مجموع السكان	555454	100	49541	100	604995[4]	100
المصدر: (Jaulin 2009, 195)						

هبطت نسبة المسيحيين من مجموع السكان، من 79% في أيام المتصرفية، إلى 55% في لبنان الكبير، وارتفعت نسبة المسلمين من 20% من سكان المتصرفية، إلى حوالي 45% من سكان لبنان، وهذا ما أزاح الثنائية المارونية ـ الدرزية، لتحل مكانها ثلاثية مارونية (31.6%) ـ سنية (21.9%) ـ شيعية (18.6%) ستتبلور أكثر فأكثر في العقود اللاحقة.

لم تُرضِ الدولة اللبنانية الناشئة طموح المسيحيين عموماً، والموارنة على وجه التحديد، حيث لم يجدوا في الدولة التي ولدت عام 1920 تحقيقاً لطموحهم في تأسيس دولة تكون "ملجأ لمسيحيي المشرق" حتى ذهب البطريرك الماروني الحويك إلى مراسلة وزير الشؤون الخارجية الفرنسي في عام 1926 حيث عبّر له بوضوح عن أن ما "خسرناه" منذ دخول الفرنسيين إلى لبنان أكثر مما ربحناه، وذهب في الرسالة نفسها إلى اقتراح غير مباشر بتنفيذ ترانسفير سكاني بين المسلمين والمسيحيين في لبنان والمناطق الحدودية المتاخمة له. (Maktabi 1999, 232). وبقي المسلمون على موقفهم، الذي يتراوح من الرفض للكيان اللبناني الجديد إلى الحذر منه، طيلة السنوات العشر الأولى من عمر لبنان الكبير. فهم رأوا فيه فصلاً لهم عن الدولة العربية الكبرى. وقد ساند المسلمين السنة في هذا التوجه بعضُ الأرثوذكس، الذين امتعضوا من اهتمام الفرنسيين بالموارنة، وكذلك الدروز الذين وجدوا في المعارضة اثباتاً لوجودهم السياسي بعد تضاؤل نسبتهم في الدولة الجديدة. أما الشيعة، فقد أقلعوا عن مقاومة الفرنسيين حين أيقنوا أن وضعهم كأقلية كبرى في لبنان أفضل من كونهم أقلية صغرى في دولة عربية كبرى. (الصليبي، 1972، الصفحات 214-215)

4.2. المملكة العراقية (1920)

في دراسة فرنسية تعود إلى العام 1932، اعتبر "جاك والرس" "Jacques Weuleresse" أنه في العام 1920 لم يكن يوجد عراقي واحد في العراق، وذلك ليعبّر على أن الانتماءات في حينها كانت كلها إما طائفية أو قبلية؛ وإن من كان يمكن أن يطلق عليهم وصف "عراقي" كانوا الموظفين المسؤولين عن إدارة البلاد، وهؤلاء أصلاً ليسوا عراقيين بل من بدو نجد والحجاز الذين رافقوا الملك فيصل في مسيرته وصولاً إلى العراق. وعند محاولة فرض الوطنية على سكان مشتتين في أرض عرفت بالعراق كان لا بد لهؤلاء، ولمقاومة ما سيفرض عليهم، من تنظيم أنفسهم في وحدات ذات وجه وطني وخلفية طائفية أو إثنية. (Weulersse 1934, 70-71)

وفقاً للدراسة نفسها، تبين أن عدد الشيعة يفوق عدد السنة في العراق، حيث يبلغ عدد الشيعة 1.5 مليون نسمة في مقابل 1.135 مليون نسمة للسنة.

جدول 3: توزع سكان العراق حسب الطوائف في فترة الانتداب البريطاني

الطائفة	العدد	النسبة
الشيعة	1500000	53%
السنة	1135000	40%
المسيحيون	80000	3%
اليهود	88000	3%
اليزيديون	30000	1%
المجموع	2833000	100%
المصدر: (Weulersse 1934, 73–74)		

شكّل المسيحيون واليهود مع الأزيديين أهم الأقليات الدينية في العراق، إلا أن اليهود كان لهم دور أكبر من عددهم لما لهم من ثقل في التحكم بالمقوّمات الاقتصادية للعراق طيلة فترة الوجود العثماني فيه. ويشكل الأشوريون جزءاً من الطوائف المسيحية التي لم يكن أصلها من العراق، بل هي من تركيا حيث ساعدوا الحلفاء ضد السلطنة، وخاصة الروس. إلا أنهم وضعوا في مأزق بعد انسحاب هؤلاء من الحرب العالمية الأولى. وفضلوا الهجرة على مواجهة الأتراك. فقصدوا العراق بداية الأمر ووجدوا فيه صعوبة في الاستقرار بسبب رفض العروبيين لهم، كما واجهوا في الوقت عينه الضغط الفارسي والتركي ضدهم مما أبقاهم في وضع بالغ الحرج سيؤدي بهم إلى هجرة أخرى صوب سورية. (Weulersse 1934, 74)

صحيح أن السنّة شكلوا 40% من سكان العراق، إلا أن نسبة عظيمة منهم كانت من الأكراد الذين بلغ عددهم أكثر من 500 ألف فرد في حينه، لدرجة أنهم باتوا يشكّلون شبه دولة في العراق. وتميز الأكراد، وبسبب كثرة عددهم، بتمسّكهم بلغتهم الأصلية على عكس الأقليات الأخرى، لا بل إن هذه الأقليات غالباً ما كانت تستخدم اللغة الكردية إذا كان سكنها مجاوراً للتجمعات السكانية لهؤلاء. وعليه، فقد تنبأ كاتب هذه الدراسة التي يناهز عمرها الخمسة وثمانين عاماً أن التهديد الأكبر للعراق لن يكون دينياً أو طائفياً، بل هو "سيكون من أبناء الطائفة نفسها ومن إثنية أخرى". (Weulersse 1934, 76)

ساهم قانون الجنسية الذي وُضع عام 1924 في زيادة الشرخ بين الشيعة والسنة إذ تضمّن شروطاً قاسية للحصول على الجنسية العراقية. ذلك أن اعتبار الفرد عراقياً أصيلاً يجب أن يكون متلازماً مع إثبات أصله العثماني. وهنا ظهر أن أغلبية العرب الشيعة كانوا قد فضّلوا عدم التسجيل للجنسية العثمانية، هرباً من الخدمة العسكرية. وعليه، فقد أصبح هناك ثلاثة احتمالات للحصول على الجنسية: العراقيون من أصل عثماني، العراقيون من أصل عربي، العراقيون من أصل إيراني. وقد عانى العراقيون من

أصول غير عثمانية من تمييز شديد تجاههم ابتداءً من عام 1927 حيث حرموا من الوصول إلى المناصب العامة، ما أدى إلى تناقص عددهم مع الوقت. هذا ما يبرّر تدنّي نسبة الشيعة في الوظائف العامة، في فترة الثلاثينيات التي لم تتجاوز الـ15% من مجموع الموظفين. نشأت عن هذا الواقع ثورة قبلية مسلحة عام 1934 بعد رفض طلب ترشّح أحد المتنافسين الشيعة للانتخابات. (Al Jiboury 2019)

عندما بدأ الشيعة في المشاركة في الحكم وإن متأخرين، كان المجتمع العراقي يعاني من مشكلتين أساسيتين على صعيد الدولة والمجتمع معاً. المشكلة الأولى ما تأتّى عن تمرد العراقيين الأشوريين الذين والوا الانكليز بمبادرات من هؤلاء لاستيعابهم واستعمالهم ضد توجهات الحكم الوطني في العراق؛ فشاركوا في قمع ثورة العشرين، وفي عرقلة مساعي الدولة لتوحيد عناصر المجتمع العراقي. هذا ما حدا بالدولة إلى تفرقتهم من خلال توزيعهم على مناطق متباعدة من البلاد للتخفيف من حركتهم. إلا أنهم تمرّدوا على القرار فحصلت مناوشات بينهم وبين الجيش العراقي، وما كان من ولي العهد ورشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء وقائد الجيش إلا أن قمعوا التمرد وقضوا على بضعة آلاف منهم، واعتقلوا ونفوا وهجّروا الكثيرين، وسحبوا الجنسية العراقية من بعضهم. إلا أن الكثيرين منهم بقوا في العراق، وشاركوا في الحياة السياسية وتفاعلوا مع مكوّنات المجتمع العراقي. (ديب، موجز تأريخ العراق، 2013، صفحة 50)

أما المشكلة الثانية فتتمثّل في العلاقة المتوتّرة بين أكراد العراق والدولة؛ وهي المشكلة العصيّة التي لا تزال تفعل فعلها، ليس في العراق وحده بل أيضاً في سورية وتركيا. وقد بدأ يظهر التوتر الكردي في بداية الثلاثينيات، إثر المعاهدة التي عقدت بين الحكومة العراقية والانكليز (1931)، والتي لم تُرضِ لا الشعب العراقي ولا الملك. ولكن تبيّن أنها كانت مجحفة بحق الأكراد أيضاً الذين وُعدوا من قبل الانكليز بحل مشكلتهم مع الدولة العراقية. إلا أن الانكليز تجاهلوا هذه الوعود تماماً، بناء على ما ظهر في بنود المعاهدة (ديب، موجز تأريخ العراق، 2013، صفحة 42). وكان أن تعاون الانكليز والحكم العراقي على قمع التمرد الكردي في أكثر من مواجهة طيلة الفترة الواقعة بين بدايات العشرينيات وبدايات الثلاثينيات. وقد كان للأشوريين من خلال قوات "الليفي" دور في قمع التمرد الكردي. لذلك لم يتعاطف أحد من أطياف المجتمع العراقي، وخصوصاً الأكراد، مع محنة الأشوريين الذين وجدوا أنفسهم وحيدين في مواجهة جيش النظام، وإن تعاطفت معهم القوات الانكليزية وحاولت الدفاع عنهم وحماية قادتهم. (ماجد، 2012، الصفحات 180–187)

5.2. **فلسطين (1920)**

أتى انتداب بريطانيا على فلسطين لخدمة وعد بلفور وتأمين تنفيذه، إن كان بالنسبة لتسهيل هجرة اليهود إليها، أو لغض الطرف عما تقوم به المنظمات اليهودية الصهيونية من فرض التهجير أو ارتكاب المجازر بحق العزل من الشباب والشيوخ والأطفال، ليتسنى لهم توطين المهاجرين، حتى قبل إعلان قيام دولة "إسرائيل" بمدة طويلة[5]. إلا أن ما قد يُخفى عن البعض هو أن وعد بلفور، والذي ينظر إليه على أنه أطلق شرارة تأسيس الدولة العبرية، لم يكن حباً باليهود أو بحركتهم الصهيونية، بل لأنّ من المعروف عن الدول أنها تنفذ مصالحها الخاصة، وخاصة بريطانيا. انطلقت حيثيات الوعد من ثلاثة محاور متمفصلة على المصلحة العليا لبريطانيا: فمن الناحية الأولى، تسعى بريطانيا إلى التخلص من اليهود المقيمين على أراضيها بسبب عدم الارتياح للعنصر اليهودي، كأحد مكوّنات المجتمع البريطاني؛ ومن ناحية أخرى، جاء ذلك تجسيداً للمطالب الإنجيلية البروتستانتية في "الأراضي المقدسة"؛ وأخيراً، بحيث يكون لبريطانيا موطئ قدم دائم في المشرق. (Robson 2017, 13)

بموجب الاحصاء الذي أجرته السلطات البريطانية في العام 1922 بلغ عدد السكان في فلسطين 757.182 نسمة منهم 83.794 من اليهود. والباقي من العرب الذين هاجروا من الجزيرة العربية منذ عهود مغرقة في القدم واتخذوا من فلسطين مقرّاً لهم، بالإضافة إلى الفلسطينيين الذين تبنّوا اللغة العربية، لغة الفتوحات، مع أو من دون تبنّي الإسلام ديناً لهم.

جدول 4: توزع سكان فلسطين وفقاً للطوائف الأساسية، 1920 و1922

الطائفة	1920	النسبة	1922	النسبة
المسلمون	521000	77.4%	591046	78.1%
المسيحيون	78000	11.6%	73024	9.6%
اليهود	67000	10%	83794	11.1%
مختلف	7000	1%	9318	1.2%
المجموع	673000	100%	757182	100%

من خلال الإحصاءين، نلاحظ أن عدد السكان يرتفع، وهذا طبيعي مع النمو السكاني السائد حينها. إلا أن الارتفاع الأكثر حدّة كان عند اليهود الذين سجلوا معدل نمو سنوي بلغ 11% وهو رقم ضخم للغاية، كان لا يمكن أن يحصل لولا الهجرة الوافدة والمستمرة لليهود باتجاه فلسطين.

إلا أن الخطورة في التوزيع الديني في فلسطين، تكمن في تشتّت الأديان وفقاً لمذاهب، باستثناء اليهود، وإن شكّل مصدرُ هجرتهم عاملَ تفرقة اجتماعية بينهم. لا ينطبق هذا الواقع فعلياً إلا على المسيحيين،

لأن المسلمين في فلسطين، بغالبيتهم الساحقة هم من السنّة، وبنسبة 78% من مجموع السكان عام 1922 أو 98.75% من السكان المسلمين في فلسطين.

جدول 5: توزع سكان فلسطين على الطوائف الأساسية، 1922

الطائفة	العدد	النسبة
السنة	590890	78.0%
الدروز	7028	0.9%
مسلمون مختلف	421	0.1%
الموارنة	2382	0.3%
الملكيون الكاثوليك	11191	1.5%
اللاتين	14245	1.9%
الأرثوذكس	33369	4.4%
الأرمن	2939	0.4%
مسيحيون مختلف	8898	1.2%
اليهود	83957	11.1%
غيره	1862	0.2%
المجموع	757182	100.0%
المصدر: (Augustin, 1924, p. 78)		

كان اليهود يشكلون، طائفياً، الجماعة الثانية لناحية عدد السكان في فلسطين، حيث بلغت نسبتهم أكثر من 11% من مجموع السكان. بينما لم يقترب من هذه النسبة إلا الروم الأرثوذكس الذين بلغت نسبتهم 4.4% فقط من مجموع السكان.

3. المشرق بعد نصف قرن من سايكس – بيكو

قبل عرض الوضع الديموغرافي الحالي للمشرق يمكننا أن نسلّط الضوء على ما كان عليه في منتصف القرن الفاصل بين بداية الانتداب ويومنا الحالي. هكذا فإن اختيارنا سيقع على فترة السبعينيات حيث قامت معظم دول المشرق بإجراء تعدادات سكانية تُبيّن لنا كيف أصبح الوضع السكاني بعد مرور حوالي نصف قرن على تأسيس هذه الدول في شكلها الحديث.

1.3 الأردن (1970–1979)

يشير الموقع الرسمي للإحصاء في الأردن إلى أن عدد السكان عام 1970 بلغ حوالي 1.5 مليون نسمة، وهو يشير هنا إلى سكان الضفة الشرقية. فقد عمد الأردنيون إلى تغيير نتائج الدراسات والتعدادات

التي أجروها بين توحيد الضفتين وفك الارتباط عام 1988 بحيث عكست الأرقام التي تعود إلى السكان الأردنيين في الضفة الشرقية، أو المملكة الأردنية الحالية، فقط.

أجري التعداد الثالث للسكان في الأردن عام 1979، وقد بلغ عدد السكان في هذا العام 2.133 مليون نسمة، أي أن نسبة النمو السنوية من عام 1970 إلى عام 1979 كانت 39.2 بالألف. هكذا، وعلى عكس الفترات السابقة، نرى أن النمو الطبيعي للسكان كان أعلى من النمو السكاني، وهنا يمكن التأكيد على أن صافي الهجرة كان سلبياً، أي أن عدد المغادرين كان أعلى من عدد الوافدين، وهو ما يمكن تفسيره بعد أحداث أيلول 1970 وخروج أعداد كبيرة من الفلسطينيين خارج الأردن في هذه الفترة.

كان التفوق العددي للذكور على الإناث في هذا التعداد واضحاً، حيث بلغت نسبة الذكورة 109%. ويعود السبب في ذلك إلى كون الأردن بلد هجرة وافدة وخاصة من الذكور الفلسطينيين الباحثين عن عمل. بلغت نسبة الذكور من سكان الأردن لعام 1979، 52.31 %، أما نسبة الإناث فهي 47.69%. وفي الوقت نفسه كان معدل الخصوبة 47 بالألف ومعدل الوفيات 11 بالألف. أما التغير الأهم، والذي يعكس تحولاً في المستوى الصحي وازدياداً في الوعي فتمثّل في انخفاض ملحوظ لمعدلات وفيات الرضع من 122 بالألف لعام 1961 إلى 37 بالألف لعام 1979. (الخوالدة، 2016، صفحة 2290)

لم يكن واضحاً مدى توزع الأردنيين وفقاً للطوائف الأساسية إلا أن الأرقام الأكثر تداولاً في هذه الفترة ترجح أن نسبة المسيحيين منهم كانت لا تتجاوز الـ6%.

2.3. سورية (1978)

أجرت سورية تعداداً رسمياً للسكان عام 1970 وكان الأفضل لناحية الدقة والمنهجية المتّبعة من كل التعدادات التي سبقته. وبيّن هذه التعداد أن عدد السكان في سورية بلغ 6.3 مليون نسمة، ما يعكس معدل نمو مرتفعاً بلغ 3.6% انطلاقاً من عدد السكان عام 1960. لم يقم التعداد هذا بتفصيل طائفة السوريين، ما يعكس اتجاه حزب البعث الحاكم في الدفع إلى مزيد من العلمانية في المجتمع السوري. ولم يعد من الممكن الحصول على نسب الطوائف إلا من خلال أبحاث خاصة تقدّر النسب ولا تصيبها بدقّة. وهكذا فإن بحثاً نشر عام 1980 قدّر أن نسبة المسيحيين في سوريا انخفضت إلى 6.5%.

جدول 6: توزع السكان السوريين وفق الطوائف الأساسية، سورية 1978

الطائفة	العدد	النسبة من عدد السكان
أرثوذكس	239940	2.79%
روم كاثوليك	79980	0.93%
أشوريون	14620	0.17%
سريان أرثوذكس	69660	0.81%
سريان كاثوليك	28380	0.33%
موارنة	23220	0.27%
أرمن	99760	1.16%
الكلدان	8600	0.10%
دروز	259000	3.01%
سنة	6880000	79.93%
علويون	904000	10.50%
المجموع	8607160	100%
المصدر: (Seurat 1980, 25–40)		

ارتفعت نسبة السنّة من مجموع السكان لتقارب الـ90% وهو ما يؤشر إلى أمرين بالغَي الأهمية: الأول يكمن في التفاوت بين النمو السكاني، المرتكز على ثلاثية الخصوبة والوفيات والهجرة، بين المسيحيين والمسلمين وذلك لصالح المسلمين. أما الثاني فهو يشير إلى ارتفاع وتيرة الهجرة في سورية بين المسيحيين. وفي العادة فإن ارتفاع الهجرة عند إحدى الطوائف يُعدّ مؤشراً أساسياً على عدم الإحساس بالطمأنينة عند أهل هذه الطائفة، ما يدفعهم إلى البحث عن موطن بديل.

تكوّنت سورية من مزيج من الطوائف والإثنيات كما أشارت التعدادات السابقة كلها. وما ميّز سورية عن لبنان أن الأخير مكوّن من 3 أقليات كبرى وعدد من الأقليات الوسطى والصغرى. أما سورية فإنها مكوّنة من أكثرية طائفية سنيّة واضحة. إلا أن التراكم الذي بدأ مع الانتداب عزّز من مواقع الأقليات، وخاصة المسلمة منها، على حساب باقي أطياف المجتمع. فقد سعت فرنسا إلى تفضيلها الأقليات على الأكثرية السنّية بغية نيل ولائها. ثم أتت ثورة البعث لتثبّت سلطة العلويين والاسماعيليين، بعد تراجع دور الدروز بسبب محاولةٍ انقلابية على السلطة كانت قد أُخمدت في مهدها عام 1966[6]. وكانت هذه الطوائف في الأصل من سكان الريف، وخاصة الجبل، في مقابل السنّة من أهل المدن. ومع الوقت لعبت السلطة على وتر الأقلية، فجذبت إليها الأقليات المسيحية لتصبح تجمعاً من الأقليات في مواجهة الأكثرية السنيّة في البلاد. ولم تسهم النزعة العلمانية لحزب البعث في التخفيف من حدة الصراع الخفي، والذي أطل برأسه أول مرة في بداية الثمانينيات مع الإخوان المسلمين، قبل أن يعود لينفجر حرباً أهلية بشعة عام 2011.

لم يقتصر المجتمع السوري على الطوائف، بل تعدّى ذلك ليصبح مكوّناً من عدد من الإثنيات. فبالإضافة إلى الأكثرية العربية لا يمكننا أن ننسى الأقليات الأرمنية التي التجأت إلى سورية في الربع الأول من القرن العشرين، وأضف إلى ذلك نسبة لا بأس بها من الأكراد الذين قدموا من تركيا والعراق. قامت السلطات الفرنسية، وعلى فترات زمنية، بتوطين أعداد من الأقليات، الإثنية والطائفية، في الجزيرة السورية بحيث خلقت فيها تحولاً مشهوداً في بنيتها الديموغرافية. وكانت المشكلة الأساسية لحزب البعث تكمن تجاه الأقلية الكردية، فلم تثق بها وكادت تعاديها بمقدار معاداتها لإسرائيل.

وتعود جذور التوتر بين العرب والأكراد، وهي في الحقيقة ناتجة عن عدم الثقة بين العرب، من جهة؛ والأكراد والمسيحيين، من جهة أخرى؛ إلى الأحداث التي تلت توقيع الاتفاقية السورية الفرنسية عام 1936 واستمرت إلى حين توحيد الدويلات السورية والاستقلال. ففي هذه الفترة تحولت البنية الديموغرافية في الجزيرة، التي كانت تاريخياً معقلاً للبدو العرب، حيث بدأ الأكراد والمسيحيون، من أرمن وكاثوليك ولاحقاً الأشوريون من العراق، يقصدونها ويستقرون فيها، وخاصة في مدينة القامشلي التي عرفت ازدهاراً تجارياً في ذلك الحين. وكانت الجزيرة، غير النامية اجتماعياً وثقافياً وسياسياً، بعيدة كل البعد عن فكرة الوطنية بل سعى أهلها إلى الانفصال عن سورية بغية الحفاظ على وضعهم القائم. ولم يسعف الوضع قيام بعض المسؤولين السوريين بمحاولة لتغيير الواقع الديموغرافي من خلال تشجيع فلاحي حلب وحمص وحماة على النزوح إلى الجزيرة بغية تغيير الواقع الديموغرافي فيها لصالح العرب المسلمين. قوبلت هذه التصرفات بثورة مسيحية – كردية نتج عنها أعمال عنف ذهب ضحيتها العشرات، وخاصة بعد انقلاب قبيلة كردية على المسيحيين وحصول مذبحة راح فيها 24 مسيحياً. فقامت السلطات الفرنسية على أثرها بقصف المساكن الكردية وراح ضحية هذا القصف 30 كردياً. وفي ظل كل هذه الأحداث كان للفرنسيين دور واضح في دعم الانفصاليين بهدف إضعاف الاتجاه الوحدوي في سورية، من خلال دعم المسيحيين وتشجيعهم على المطالبة بمختلف أنواع الحكم الذاتي. وقد توصّل الفرنسيون أخيراً إلى وضع نظام خاص للجزيرة في 2 تموز 1939حيث أصبحت تحت السيطرة الفرنسية المباشرة. (الأتاسي، 2015، الصفحات 178-182).

لم تتحسن علاقة السلطات السورية بالأكراد إلا عام 1971، لتعود وتتدهور بعد عام 1973. وبقيت العلاقة بين السلطة والأكراد متوترة حتى ما قبل الحرب الأهلية عام 2011 من خلال قمع السلطة لأي احتجاج يقوم به الأكراد مهما كان صغيراً.

شكلت هذه التباينات العرقية والطائفية الشرارة التي أشعلت الجمر تحت رماد المجتمع السوري والتي، وإن أطلت برأسها بين الفينة والأخرى، لن تشتعل ناراً إلا بعد مرور 4 عقود من الزمن.

3.3. لبنان (1975)

لم يقم لبنان بأي تعداد ابتداءً من عام 1932 واكتفى بإجراء دراسات أو إحصاءات بالعينة كانت متفاوتة الجودة. والسبب الأساسي وراء ذلك يرتبط بالسياسة اللبنانية المتمفصلة على الطائفية بحيث فضّل أولياء الأمور عدم معرفة الأحجام الحقيقية للطوائف خشية أن يؤدي ذلك إلى تغيير الأوضاع القائمة. وبعد بداية الحرب الأهلية عام 1975، اهتمت كل جهة بإبراز وجهة نظرها الديموغرافية من خلال نشر ما تيسّر لها من أرقام. ونحن هنا لن نعتمد على أي من هذه الأرقام، بل سنكتفي بنشر ما أورده السياسي والباحث الفرنسي "بيير روندو" عام 1984 لأرقام من المرجّح أنها تعود إلى منتصف السبيعنيات. وقد أوضحت هذه الأرقام للمرة الأولى التفوّق النسبي للمسلمين على المسيحيين وإن بلغت النسب 51% و49%.

جدول 7: التوزع النسبي للطوائف اللبنانية، لبنان 1975

الطائفة	النسبة
الشيعة	24
السنة	21
الدروز	6
الموارنة	23
الأرثوذكس	12
الروم الكاثوليك	6
الأرمن	6
مختلف	2
المجموع	100
(روندو، ب. 1984، 26)	

بصرف النظر عن دقة هذه الأرقام، فإن دلالاتها العامة تعكس تحوّلاً أساسياً يتمظهر في تراجع نسب المسيحيين وارتفاع نسب المسلمين، لأسباب عديدة سيظهر بعضها لاحقاً. إلا أنه في هذا المجال، يذكر غسان تويني عام 1984 أرقاماً تختلف عن تلك الواردة في الجدول أعلاه، تدل على أن نسب السنّة والموارنة تساوت (22.8% لكل منهما). أما الشيعة، فأصبحوا، حسب تويني، الطائفة الأكثر عدداً، وقد بلغت نسبتهم 25.8%. (سلهب، 2000، صفحة 21). فإذا كان هناك من اختلال في التوزيع الطائفي

حسبما تظهره هذه التقديرات، فيعود ذلك إلى عامل الهجرة، بالإضافة طبعاً إلى عوامل أخرى، مسّت المسيحيين أكثر من غيرهم. وقد قدّر بعض الباحثين نسبة المسيحيين قبل معارك (1989–1990) بحوالي 42% وبعدها بـ36% بسبب موجات الهجرة الكثيفة لأبناء هذه المناطق، بالإضافة إلى العدد المرتفع من القتلى. (ديب، هذا الجسر العتيق، 2008، صفحة 330) وقدرت خسارة لبنان من المهاجرين طيلة فترة الحرب بحوالي 900 ألف نسمة، معظمهم من المسيحيين. (ديب، هذا الجسر العتيق، 2008، صفحة 332).

4.3. العراق (1970–1977)

أجرى العراق عدداً من التعدادات قبل العام 1970، ويعتبر تعداد 1957 أهم المحطات الإحصائية في تاريخ العراق. ذلك أنه شكّل واحداً من أهم مصادر المعلومات في العراق الذي استمر على ما هو عليه لغاية 2003. تعتمد أكثرية وأقلية العراق على مفاعيل هذا التعداد، إن كان سلباً أو إيجاباً. ونخصّ بالذكر هنا الأقليات الكردية التي تذكّر دائماً بضرورة العودة إلى هذا التعداد لأنه كان الأخير الذي اشتمل على سؤال حول القومية التي ينتمي إليها الأفراد. (Pérousse 1997, 75)

يورد عمّار علي السمر في كتابه حول الأحداث التي عصفت بشمال العراق بين عامي 1958 و1975 نسب توزع السكان العراقيين وفقاً لقومياتهم، فيقول إن نسبة العرب في تعداد 1957 قد بلغت 78.1% من مجموع السكان. لم يفرّق الكاتب هنا بين العرب والأكراد وفقاً لطوائفهم، وهو ما دأب الباحثون على القيام به، حيث كانت وحدة التحليل الأساسية بالنسبة إليهم هي القومية أو العرق وليست الطائفة. وأتت النسبة الثانية من سكان العراق لتكون من نصيب الأكراد حيث بلغت نسبتهم 16.7% من مجموع السكان. أما التركمان فقد بلغت نسبتهم 2.9% من السكان. (السمر، 2012، صفحة 40)

أجري تعداد آخر للسكان في العراق عام 1965 تبيّن على أساسه أن عدد العراقيين هو 8.2 مليون نسمة من دون تعديلات نسبية ذات أهمية. فقد بلغت نسبة المسلمين 95% والمسيحيين 3% بينما بلغت نسبة الأقليات الدينية الأخرى حوالي 2%. ونشير هنا إلى أن السواد الأعظم من الباحثين لا يعتمد على نتائج تعداد 1965 لأنه لم يشتمل على كل السكان في المنطقة الشمالية نظراً لاضطراب الأوضاع في هذه المنطقة في حينه. وعليه لن ندخل بالمزيد من التفاصيل عن هذا التعداد. (محسن، 2015، صفحة 536) (السمر، 2012، صفحة 39)

على أثر تعداد 1977، تبيّن أن عدد سكان العراق قد ارتفع إلى 12 مليون نسمة، ما يشكّل استمراراً في نمط النمو السكاني المرتفع الذي بلغ في حينه 3.3%، أي أن النمو كان مستمراً في الارتفاع. وهذا ما أدى إلى مجتمع فتي، كما كان الحال مع كل دول العالم النامي والمشرق خاصةً. وهنا لا بد إلا أن نذكر أننا قد واجهنا صعوبة كبيرة في إيجاد أي تقرير رسمي عن نتائج هذا التعداد، على عكس الدول الأخرى. وهنا أيضاً لم نجد أي تعديلات تذكر على نسب توزّع السكان.

دخل العراق بعد هذا التعداد مرحلة من الحروب والنزاعات والحصارات أدمت شعبه واستنزفت اقتصاده وسكانه. وأدت إلى تغيرات واسعة على صعيد السكان وخاصة عند الأكراد والشيعة.

5.3. فلسطين (1967–1981)

كان ضمّ القدس العربية إلى الكيان الإسرائيلي من أولى نتائج حرب 1967. وباشرت من بعدها سلطات الاحتلال في تغيير ملامح المدينة عبر إحاطتها بالضواحي السكنية اليهودية، بالإضافة إلى مصادرة آلاف الدونمات من الأراضي.

مارست سلطات الاحتلال كل المحاولات المتعلقة بإبعاد الفلسطينيين عن أرضهم. ذلك أنها استمرت في تهجيرهم، حتى من بعد انتهاء حرب 1967، حيث سجل عام 1968 إبعاد ما يزيد عن 22 ألف مواطن إلى الأردن. وفي السنوات التالية مارست سياسة الإبعاد القسري من خلال نفي الناشطين والمقاومين الفلسطينيين إلى الخارج. كما تم تأسيس شركة، مدعومة من الصهيونية العالمية، تعمل على تأمين السفر المجاني والإقامة لبضعة أيام ورخص عمل للفلسطينيين الراغبين بالهجرة إلى أوروبا. ويقدّر عدد الذين غادروا الضفة الغربية بين 1967 و1973 ما متوسطه 68 ألف نسمة. وأغلبية هؤلاء هم من الذكور بين أعمار 20–44 عاماً. (هلال، 1975، الصفحات 270–271)

سعت الحركة الصهيونية المتجسدة في حكومة "إسرائيل" إلى تصفية القضية الفلسطينية منذ تأسيس حكومة الاحتلال. وقد تسارعت هذه الوتيرة في أعقاب حرب 1973 كمحاولة لإنهاء المسألة والتأكيد على أبدية الكيان الصهيوني. فقد كانت وجهة النظر العبرية تشير إلى أن لا مكان لدولتين بين البحر والنهر، وأن لا مكان لثلاثة دول بين البحر والعراق. بل "يمكن القبول" بدولتين، الأولى "إسرائيل" والثانية هي الدولة الأردنية الفلسطينية حيث هي موطن الفلسطينيين. ولتنفيذ هذا المخطط كثّفت الدولة الصهيونية

من نشاطها الاستيطاني، وبدأت في زرع أفكار التوطين للاجئين الفلسطينيين داخل المجتمعات المضيفة. (هلال، 1975، صفحة 279)

بلغ عدد الفلسطينيين عام 1981، في الأرض وفي الشتات، ووفقاً للتقديرات المنشورة، حوالي 4.5 مليون نسمة، يقيم أغلبيتهم في الضفة الشرقية، وتأتي المجموعة العددية الثانية منهم في الضفة الغربية.

بناءً على هذه الأرقام، يمكن أن نستنتج أن عدد الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية، من ضمنها الضفة الغربية وغزة، بلغ 1.834 مليون نسمة، أي ما يزيد عن ثلث الفلسطينيين. بينما توزّع الثلثان على دول الجوار والعالم. وكان لبنان هو الدولة التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين، بعد الأردن، حيث كان يوجد فيه 360 ألف نسمة، وكانوا في حينها يعيشون في خضم الحرب الأهلية التي كان الصراع حول وجودهم في لبنان أحد أبرز أسبابها.

4. سكان المشرق في القرن الحادي والعشرين

مع اندلاع الأزمة السورية عام 2011، تدفق ملايين النازحين واللاجئين من أمكنة سكنهم الأصلية في سورية إلى مناطق أخرى داخل سورية، أو إلى الدول المجاورة. منهم من استقر في هذه الدول، ومنهم من كانت الدول المجاورة نقطة عبور إلى مكان آخر. هكذا، فإن أعدادهم توزّعت بين الأردن والعراق ولبنان وتركيا، وهي دول الجوار. وقد استقر في هذه الدول نسبة كبيرة من السوريين. أما البقية فقد تمكنوا من الوصول إلى أوروبا، ومنها إلى أمكنة أخرى، وخاصة باستخدام البحر وصولاً إلى اليونان، ومنها إلى ما حملتهم إليه أقدارهم. وتقدر أرقام السوريين اللاجئين إلى الخارج بأكثر من 5.6 مليون نسمة يتوزعون بأكثريتهم في البلدان المذكورة. ويقيم قسم كبير منهم في مخيمات منظمة أو عشوائية مع ما يعني ذلك من ظروف عيش صعبة.

عصفت التحولات الديموغرافية في العقدين الأخيرين، بكل دول المشرق من دون استثناء. فتأثرت بعض الدول لناحية تحوّلها إلى دول مصدّرة للهجرة والأخرى إلى دول مستقبلة للهجرة. وكانت العراق قد تحولت إلى مصدرة للهجرة منذ اجتياح الكويت عام 1990 وانتقل المهاجرون العراقيون إلى الأردن وسورية ولبنان. وهذا ما حدث للسوريين أيضاً كما ظهر أعلاه.

1.4. الأردن

وفق التعداد الرسمي الأخير الذي أجري في الأردن عام 2015، بلغ عدد السكان 9.531 مليون نسمة موزعين بين أردنيين وغير أردنيين. بلغ عدد الأردنيين 6.613 مليون نسمة، أما غير الأردنيين فقد بلغ عددهم 2.918 مليون نسمة. وبمقارنة هذه الأرقام مع عدد السكان لسنة 2004 يمكن أن نلاحظ؛ أولاً، مدى زيادة أعداد غير الأردنيين. فمجموع عدد السكان من غير الأردنيين لعام 2004 كان 392.273 نسمة، ما يعني أن هذا العدد قد تضاعف أكثر من 7 مرات خلال 11 عاماً.

2.4. سورية (2014)

تختلف التقديرات لنسب الطوائف والعرقيات في سورية وفقاً للباحثين وللهيئات البحثية. إلا أن ما هو أكيد وثابت يتمحور حول تراجع نسبة المسيحيين في سورية في شكل حاد، وذلك كما أشرنا أعلاه. أما الثابت الثاني فهو أن نسبة السنّة هي الأعلى في سورية، وهو ما شكّل وقوداً طائفياً لا لبس فيه في الصراع القائم حالياً. لا بل إن أصواتاً عديدة تعالت لتصف الحرب القائمة هناك وأبعادها الديموغرافية من خلال اتهام النظام بمحاولة إعادة خلق توازنات جديدة عن طريق تغيير خارطة التوزع الديموغرافي في سورية، وذلك بـ"توطين للشيعة" وطرد للسنة، وهذا ما لا يمكن أن يكون منطقياً أو ممكناً في ظل وجود أكثر من 85% من سكان سورية، قبل الأزمة، من السنّة.

يأتي انخفاض نسبة المسيحيين في سورية في وجه زيادة نسبة الطوائف الأخرى، وخاصة عند السنّة، ويعود هذا التحول في نسبة المسيحيين إلى عاملين، الأول هو كون خصوبتهم تاريخياً لم تتعدّ نصف خصوبة المسلمين. أما العامل الثاني فهو في كون معدل الهجرة عندهم يصل إلى ضعف الهجرة عند المسلمين.

هكذا، يظهر أن أعداد المسيحيين في سورية، وهي 5% حالياً، تتوزع على عدد من الطوائف، أكبرها الطائفة الأرثوذكسية التي تبلغ نسبتها 36% من مجموع المسيحيين أو 1.8% من مجموع السكان. تأتي الطائفة الأرمنية الأرثوذكسية في المرتبة الثانية بنسب هي 22% من المسيحيين و1.1% من السكان.

أما الطوائف الأخرى فكلها تشكل نسبة 2.1% من مجموع السكان السوريين. وفي الوقت نفسه نجد ارتفاعاً طفيفاً عند الطائفة العلوية التي أصبحت تشكل 10% من مجموع السكان. إلا أن الزيادة الفعلية، العائدة إلى نمو طبيعي مرتفع، أولاً؛ وإلى إعادة التفكير في كيفية احتساب السكان، ثانياً؛ هي للأكراد

الذي يبلغون في أضعف تقدير 10% وهم أقرب إلى 15% فعلياً. ذلك أن المنهجية السورية في التعداد كانت تلجأ إلى اعتبارٍ مفاده أن الأكراد في المدن قد ابتعدوا عن كرديّتهم وتعرّبوا، وذلك لفقدهم العلاقة مع أقرانهم ومع معاشهم الذي كان قائماً على الزراعة. (Balanche 2014, 40).

جدول 8: توزع السكان السوريين وفقاً لطوائفهم، 2014

الطائفة	النسبة
العرب السنة	65
الأكراد السنة	15
العلويون	10
الدروز والأقليات الأخرى	5
أرثوذكس	1.8
أرمن أرثوذكس	1.1
روك كاثوليك	0.6
أرمن كاثوليك	0.55
مسيحيون مختلف	0.95
(المصدر): Balanche, Communitaurasime en Syrie: Lorsque le Myth Devient Réalité 2014, 31-41	

رأى العلويون في المواجهات التي بدأت تحتدم بين المعترضين والنظام تهديداً مباشراً لهم. وسرعان ما تزايد هذا الشعور عندما بدأ التحرك ذو الطابع الإسلامي الأصولي، المفرط العنف، يستولي على حركة المعارضة. عندها رجع العلويون إلى ممارسة ليست بجديدة عليهم، تمثلت في انكفائهم صوب المناطق العلوية ابتعاداً عن المدن والتجمعات الكبرى. هذا النزوح، ذو الطابع الطائفي، ليس جديداً، إذ سبق لعلويّي حلب أن لجأوا إلى المناطق العلوية. وتجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الذين تركوا حلب قد التجأوا إليها أصلاً من بعد سلخ الإسكندرون عن سورية عام 1939. وهذا بالضبط ما حصل للآلاف من المزارعين العلويين في إدلب الذين قصدوا اللاذقية بعيداً عن بطش داعش والنصرة. (Balanche 2011, 446)

3.4. لبنان (2014)

أما في لبنان، حيث من الصعب على الباحث في مجال الديموغرافيا اللبنانية التي يتمفصل فيها الرقم على الطائفة، أن يجد أرقاماً تدل على توزع السكان وفقاً للطوائف المتعددة. إلا أن دراسة نشرت في مجلة "الشهرية"، وهي التي تعنى بالإحصاءات والدراسات حول مواضيع مختلفة، أشارت إلى توزع الطوائف في العام 2007 في لبنان، ووفق عدة متغيرات.

أهم ما تضمنته هذه الدراسة هو إبراز الاختلاف بين الطوائف اللبنانية، وخاصة بين المسيحيين والمسلمين، لناحية بنى السكان. ويتضح مباشرة من خلال الأرقام الاختلاف العميق بين الطوائف حيث تتجه المسيحية منها نحو التعمّر، بينما الطوائف الإسلامية لا تزال في مرحلة الفتوة والشباب. (الدولية للمعلومات 2007، 4-7)

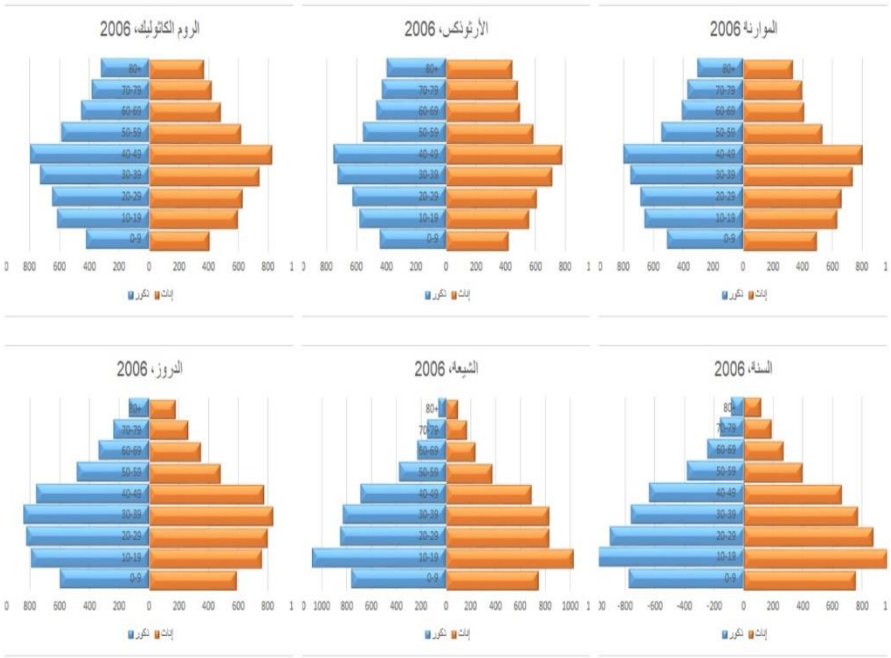

الرسم البياني 1: أهرام الأعمار بالفئات العشرية للطوائف الكبرى في لبنان، 2007 (المصدر: (الدولية للمعلومات 2007، 4-7)

تشكل الفئة العمرية 40-49 أكثر الفئات حجماً عند الطوائف المسيحية الثلاث، بينما تعتبر الفئة 10-19 أكبر الفئات عند كل من السنة والشيعة. أما عند الدروز فإن الفئة الأكبر حجماً هي 30-39. تدل هذه الأرقام على أن المسيحيين أكثر تعمّراً من المسلمين. وهذا يؤدي إلى استنتاجين: الأول هو الارتفاع المستقبلي للوفيات عند المسيحيين بسبب ارتفاع أعمارهم. أما الاستنتاج الثاني فيتعلق بارتفاع خصوبة المجتمعات الفتية حيث تكون معظم الإناث في عمر الإنجاب، هذا عدا عن أن الخصوبة المرتفعة هي ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الصغار والشباب في الطوائف المسلمة.

بناءً على هذه الأرقام قدمت المجلة توقعات استشرفت انخفاضاً في نسب المسيحيين مستقبلاً. وقد قسمت التوقعات انطلاقاً من فرضيتين مختلفتين، الأولى تعتبر أن معدلات الوفاة والولادة ستبقى على ما هي

عليه، فخلصت إلى أن المسيحيين في العام 2081 سيشكلون نسبة لا تزيد عن 27% من مجموع السكان، مقارنة بنسبة انطلاق هي 35%. ويشكل الموارنة 15.5% من مجموع السكان المستقبليين مقارنة بنسبة انطلاق هي 19.24%. أما الفرضية الثانية، فتعكس استمرار انخفاض الخصوبة عند بعض الفئات وارتفاعها عند أخرى، وتصل هذه الفرضية إلى خلاصة مفادها أن نسبة المسيحيين لن تتعدى الـ12% عام 2081 ويكون للموارنة نسبة لا تتجاوز الـ7% من المجموع. (الدولية للمعلومات 2007، 9)

وفي كتاب سابق لكاتب هذه الأسطر[7]، تبين أن ما قدمته الدولية للمعلومات ليس بعيداً عن الواقع. إلا أن الاتجاهات المستقبلية قد تشهد تحولات مهمة وذلك نتيجة لجملة من المتغيرات أهمها انفصال الديموغرافيا عن الانتماء الطائفي، إلا عند ارتباط الديموغرافيا بمشروع سياسي مطيّف. فالمؤثر الأساس على الخصوبة هو مقدار الوعي المبني على المستوى التعليمي وعلى ثقافة الفرد المحلية. ثم يأتي تأثير الأوضاع الاقتصادية والمعيشية ولا نلحظ دوراً للانتماء الديني إلا بعد هذه المتغيرات. (عطيه، ش. 2014، 311-316)

ومن ناحية أخرى، يقدم الباحث الديموغرافي الفرنسي "جيرارد – فرانسوا دومون" "Dumont"، في مبحث عن سكان لبنان، أن نسب المسيحيين والمسلمين قد تغيرت منذ آخر تعداد أجري عام 1932 إلى عام 2005. حيث انخفضت نسبة المسيحيين من سكان لبنان إلى ما لا يزيد عن 40%. هكذا، أصبحت نسبة السنّة حوالي 25% ونسبة الشيعة 30% ونسبة الدروز 5%. (Dumont, Les Populations du Liban 2005, 438-439).

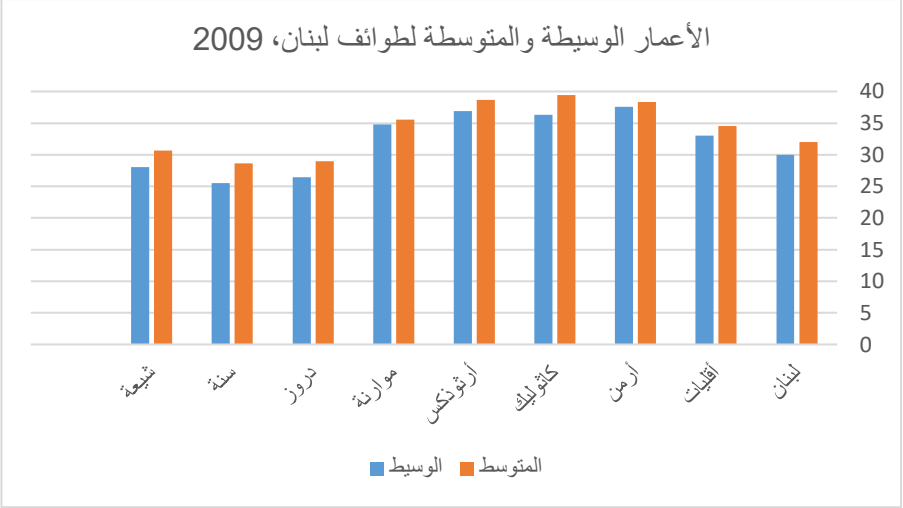

الرسم البياني 2: الأعمار الوسيطة والمتوسطة للطوائف في لبنان، 2009 (المصدر: (عطيه، ش. (2014))

بناءً على أبحاث سابقة، يمكننا أن نشير إلى أن نسب الشيعة والسنّة في لبنان أصبحت متقاربة للغاية، مع إمكانية جدية في ارتفاع نسبة السنّة عن الشيعة بسبب تراجع الخصوبة عند الشيعة مع بقائها مرتفعة عند السنّة. إلا أن ما هو أساسي فيما تَقدّم هو القلق المسيحي على المستقبل، مستقبل لبنان وطبيعة بنيانه الاجتماعي إذا ما تحققت التوقعات في التغير الديموغرافي العميق الذي سيمسّه. هذا التخوّف دفع بالعديد إلى التلاعب بالأرقام وتقديم دراسات تتوسّل العلمية في توقع مستقبل ديموغرافي مختلف عما هو في الحقيقة. والأسوأ من هذا أن عدداً من التيارات السياسية اللبنانية قد قام بتبنّي هذه الدراسات والترويج لها، وذلك توهّماً منها بالتمسك بالسلطة أو على أقله الدفاع عما تبقّى لها منها، وهو ما سنتعرض إليه أدناه[8].

4.4. العراق (2018)

استُنفذ شعب العراق، في فترة الحصار، اقتصادياً ومعنوياً في موازاة الشحن المذهبي والعرقي الذي كان يتعرض له. فأصبح قابلاً وجاهزاً لكل ما يُحضّر له من مؤامرات، لا بل مشاركاً فيها أيضاً. إلا أن عدداً من التحركات الشعبية حصلت بعد نهاية غزو العراق ضد نظام صدام حسين، وجوبهت بعنف شديد أدّت إلى موجات هجرة متتالية، بعضها داخلي، وبعضها إلى الخارج وخاصة إلى أوروبا. فقد تسببت موجة قمع الحركات الشعبية بأكثر من 30 ألف ضحية مدنية، بالإضافة إلى عدد غير محدد من المهاجرين تسبّب بخفض معدل نمو السكان السنوي لعام 1991. وتشير إحصاءات عام 1997، إلى

وجود 50 ألف عراقي في التسعينيات في السويد، بالإضافة إلى بضعة آلاف في فنلندا والنروج، و30 ألفاً في هولندا و13 ألفاً في الدنمارك، هذا عدا عن الآلاف في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة. (Dumont et Montenay 2002, 7)

لم يتّسم الوضع الكردي يوماً بالاستقرار. ذلك أن عودة بعض أسر هؤلاء، في العام 2006، إلى الأراضي التي هجّرت منها لم يكن دون آثار سلبية، فقد حلّت هذه الأسر مكان أسر عربية أصبحت هي بدورها من دون موئل وهم يعدّون بالآلاف. (هيغل، ل. 2016، 14). بالإضافة إلى ذلك، شهدت المناطق الكردية في العراق موجات متتالية من الهجرة والهجرة المعاكسة. فمع بداية التوتر العراقي – الإيراني قبل اندلاع الحرب تم ترحيل ما يقرب من 400 ألف كردي باتجاه إيران في موجات متتالية استمرت عشر سنوات. ومع نهاية الثمانينيات هاجر حوالي 100 ألف من المناطق الكردية في العراق إلى تركيا. وفي نيسان 1991 هاجر أكثر من نصف مليون كردي، 250 ألفاً منهم إلى تركيا، وما يقرب من 300 ألف إلى إيران. وأخيراً، فقد توجّه ما يقرب من 100 ألف كردي إلى إيران في العام 1996. لم تكن حركات الانتقال هذه طوعية، بل كانت قسرية تبعاً لتطور الحال بين السلطة والأكراد. وهذا ما يفسّر عودة قسم كبير من هؤلاء إلى العراق، مع انتهاء أسباب إبعادهم أو ابتعادهم عنه. (Pérousse 1997, 78). يضاف إلى هذه الحركة عابرة الحدود، حركات نزوح متتالية، أكثرها قسري، تمت بتنظيم من السلطات العراقية ابتداءً من العام 1958. وكان الهدف منها تطهير المناطق التي لا تعترف بها السلطة المركزية بأنها كردية، من السكان الأكراد. فابتداءً من عام 1963 بدأ إفراغ كركوك من الأكراد الذين كان عددهم يتجاوز الـ 60% مع بداية الستينيات، لينخفض إلى 20% في السبعينيات.

ووفقاً للمصادر الكردية، تم قتل حوالي 180 ألف شخص في عمليات الأنفال. وفي نهاية العمليات نزح أكثر من 300 ألف شخص من منازلهم. كما أن الأسلحة الكيميائية التي استخدمت في حلبجة قضت على أكثر من 5000 شخص، ودفع بالآلاف إلى مغادرة منازلهم. أما الذين بقوا في قراهم فقد فتكت بهم آثار الأسلحة الكيميائية فيما بعد. وفي نهاية عام 1991 تم تدمير عشرات القرى الكردية وترحيل 50 ألف شخص. واستمر التنكيل بالأكراد حيث أدت عملية تجفيف الأهوار إلى نزوح ما لا يقل عن 200 ألف شخص. وفي النهاية أجبر 26% من سكان كردستان على تغيير أماكن سكنهم بطريقة أو بأخرى. (فياض، هـ. 2013، 45).

لم يتخطّ العراق اليوم المشاكل الناجمة عن التهجير وإبعاد السكان طيلة كل الحقبات السابقة، لا بل إنه يعاني اليوم من آثار ما حملته داعش من خراب وهدم للمجتمع العراقي. من أهم المشكلات التي لا تزال عالقة نذكر مسألة إعادة توطين مئات الآلاف من الأكراد الذين تم ترحيلهم فيما عرف "بحملة التعريب" التي قادها صدام حسين في السبعينيات والثمانينيات. فقد قدّر عدد النازحين في العراق بـ1.2 مليون نسمة عام 2006. إلا أن هذا العدد سرعان ما تضاعف بعد تفجير المرقد الشيعي المقدس في سامراء بداية عام 2006، فارتفع عدد النازحين مباشرة بعد هذا الحدث ليصل إلى 2.7 مليون نازح داخلي و2.2 مليون توزعوا على الدول المجاورة، وخاصة سورية والأردن. وقد بلغ عدد اللاجئين العراقيين ذروته في سوريا عام 2009. تمكّن جزء من النازحين من الرجوع إلى الداخل العراقي، إلا أنهم لم يتمكنوا من العودة إلى أراضيهم. بالإضافة إلى ذلك بدأ الفرز الطائفي يظهر جلياً في محافظة بغداد حيث تحولت الأماكن المختلطة إسلامياً إلى تجمعات ذات لون واحد. كما أن المناطق المسيحية مثل الدورة والكرادة أفرغت تقريباً، وكانت وجهة أغلب أبنائها إلى خارج البلاد. هكذا يمكن تفسير انخفاض نسبة المسيحيين تاريخياً في العراق منذ تأسيسه وإلى اليوم. لم تؤثر موجات الهجرة في شكل ملفت على تغيير ديموغرافيا الطائفتين الكبريين، الشيعية والسنّية. وبغضّ النظر عن الانتماءات العرقية، بقيت الطائفة الشيعية طيلة 100 عام في نسب قريبة من الـ50% بينما بقيت نسب السنّة في الفترة نفسها تتراوح بين الـ40 والـ43%. (هيغل، 2016، الصفحات 9–13)

كانت نسبة المسيحيين في العراق في أقصاها عند بداية الانتداب البريطاني. إلا أن مسيحيي العراق سرعان ما بدأوا موجة هجرة إلى الخارج وخاصة الأشوريين منهم. استقرت نسبة المسيحيين في العراق بعد الاستقلال مروراً بكل الخضّات السياسية التي مرّت بها البلاد، وصولاً إلى بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وذلك عند مستوى الـ3%. إلا أن ما مرّ به العراق، ومناطق الأقليات عامة والأقليات المسيحية خاصة، في السنوات الأخيرة، أدى إلى موجة هجرة مغادرة تسبّبت بخفض نسبة المسيحيين في العراق إلى حدود الـ1% لأول مرة في تاريخه.

تسارعت موجات الهجرة والنزوح بعد تقدم داعش وسيطرتها على ثلث مساحة العراق. وإذا كان أبناء الأقليات الدينية والعرقية هم أول من هجر مسكنه، إلا أن أبناء السنّة لم يتأخروا عن اللحاق بهم لما عانوه من صعوبة عيش في ظل حكم داعش. وتوزعت موجات النزوح من وإلى المحافظات بدرجات متفاوتة؛ فمحافظة الأنبار خرج منها 1.4 مليون شخص. وهي لم تلقَ اهتماماً كافياً من الإعلام، كونها

تُعرف بأنها معقل السنة في العراق، وبالتالي فإن أكثرية النازحين منها هم من السنّة. ولكن هؤلاء تعرضوا لدرجات متفاوتة من التمييز في المناطق التي انتقلوا إليها، وخاصة للاشتباه بهم مباشرة بأنهم ينتمون إلى تنظيم داعش. أما بغداد، فهي ثاني أكبر محافظة في استقبالها للنازحين بحيث احتوت على 600 ألف نازح. يعيش هؤلاء فيها إما بمنازل تمكنوا من الحصول عليها مقابل بدل، أو مجاناً عند أقرباء لهم، أو في مخيمات متفاوتة التنظيم. (هيغل، ل. 2016، 9–13).

هكذا، تكاد لا تخلو محافظة عراقية من النازحين، منها وإليها، ما يمثل عملية فرز ديموغرافي واضح، وإن غير مخطط، أقلّه على الشكل الذي برز فيه في السنوات الخمس الأخيرة. كل النازحين الذين تركوا أراضيهم سيلجؤون حكماً إلى مناطق تنتفي فيها أسباب نزوحهم. وهذه الأسباب إن كانت طائفية، فإنها ستؤدي إلى لجوء أهل كل طائفة إلى أحضان أمثالهم ليشعروا بالأمان. بلغت حركة الهجرة الخارجة والعائدة في العراق لغاية نهاية عام 2018 ما يقرب من 7 ملايين نسمة. ولا يزال 2.866 مليون نسمة من النازحين داخلياً موزعين على الأراضي العراقية، بالإضافة إلى عودة 4.11 مليون نسمة إلى أراضيهم، ناهيك عن وجود ربع مليون لاجئ سوري داخل العراق. (UNHCR 2018)

5.4. فلسطين (2014)

شكّلت مسألة الخصوبة في فلسطين معضلة حقيقية لكل الباحثين الديموغرافيين. ذلك أن بعض الاتجاهات في الأراضي المحتلة، وخاصة في غزة، لا تنطبق عليها كلاسيكيات التحليل الديموغرافي. فكيف يمكن للخصوبة أن ترتفع في وجود مستويات متقدمة من التعليم ومنخفضة جداً من الأمية؟ وكيف للخصوبة أن ترتفع في ظل المواجهات العسكرية وعدم الاستقرار؟ وغيرها العديد من الأسئلة التي لم تجد تفسيراً لها يتماشى مع المنطق السائد في التحليل الديموغرافي. هذا ما دفع إلى نشوء تيار يتصدى لهذه الظواهر فيفّسرها برغبة المقاومة والصمود للفلسطينيين في وجه المحاولات شبه الكونية لإلغائهم وطمس قضيتهم. وقد يذهب البعض إلى أن العدد لا معنى له اليوم في المواجهات العسكرية. ذلك أن المواجهة بين الفلسطينيين والصهاينة ليست عسكرية بالمعنى التقليدي. والعدد قد يكون داعماً على عدة صعد، من نقل القضية عبر الأجيال عوضاً عن تركها تموت مع الزمن، وصولاً إلى تحقيق تفوّق ديموغرافي على اليهود داخل فلسطين مجتمعة، وليست مقسّمة بين "إسرائيل" وأراضي الحكم الذاتي التي لا تزال تخضع لسلطة الإسرائيليين في ظل غياب الجيش والمطارات، وغيرها من مقوّمات بقاء الدولة الحديثة. وعندما يتفوّق العدد الفلسطيني على العدد اليهودي، لا بدّ من التساؤل: ما هي الذريعة التي تبقى في يد

الإسرائيليين إلا الظلم واللاديمقراطية والتمييز والفصل العنصري في دولة يدّعون أنها غربية الانتماء وشرقية الموقع؟

كنا قد تحدّثنا مليّاً عن ارتفاع الخصوبة الفلسطينية أثناء الانتفاضة الأولى إلى حدود قياسية في العالم. إلا أن الانتفاضة الثانية لم تحمل معها ارتفاعاً كهذا، لا بل انخفضت الخصوبة عند الفلسطينيات إلى ما دون الـ 5 ولادات (وهي أرقام لا تزال مرتفعة). وللمرة الأولى منذ أكثر من عقدين تمكنت المستوطنات اليهوديات المزروعات في أراضي الضفة وغزة من اللحاق بخصوبة الفلسطينيات. وفي تفسير هذه الظاهرة، فإن النساء الفلسطينيات، وهن بأغلبيتهن متعلمات ومثقفات، قد أُنهكن وأسرهن من أعداد الولادات المرتفعة التي أنجبنها في العقد السابق، ووصلن إلى مرحلة لم يتمكنَّ من الاستمرار بعدها على هذا المنوال في ظل البطالة المستفحلة وغلاء المعيشة، هذا إذا وجدت الموارد في معظم الأحوال. وفي المقلب الثاني، فقد تلقت المستوطنات اليهوديات كل الدعم والتشجيع من الحكومة الصهيونية التي كانت تتبع معهن سياسة تزايدية واضحة تهدف إلى زيادة عدد اليهود قدر الإمكان ضمن الأراضي التابعة للحكم الذاتي الفلسطيني. هكذا يتبدّى معنى معارك الحرب الديموغرافية التي يشنّها كل طرف ضد الآخر. وما التصريحات الشهيرة لياسر عرفات الذي اعتبر أن بطون الأمهات العرب هي مدافع في وجه العدو، أو إلى تصريحه بأنه يشجع كل أم فلسطينية أن تنجب 12 طفلاً وتقدم له منهم 10 ليكمل الصراع، إلا الدليل على أن الحرب مع العدو لا تتم بالأسلحة النارية فحسب، بل بالأسلحة الديموغرافية أيضاً، علماً أن الصهاينة كانوا السبّاقين إلى استخدام هذا السلاح. (Engeli 2014)

ذهب الفلسطينيون إلى أبعد الحدود للحرص على الإنجاب، وإن تراجعت خصوبتهم مؤخراً. إلا أن العدد الكبير من الفلسطينيين في عمر الإنجاب، مقروناً بالزواج المبكر والرغبة، لا بل الواجب في الإنجاب، لا زال يدفع بأعداد الولادات صعوداً. حتى أن أسوار المعتقلات لم تثنِ بعضهم عن القيام بهذا "الواجب" حيث تمكن بعض المعتقلين "من تهريب نطفٍ ذكرية ليتم زرعها في أرحام زوجاتهم لينجبوا لهم أولاداً يحملون القضية من بعدهم". (يوسف، ف. 2013)

يعي الإسرائيليون خطورة ما يحصل من حولهم لناحية الاختلال الديموغرافي، وهم نشروا أرقاماً تبيّن أن هذا الاختلال قد وقع ابتداءً من العام 2010. وعندما نشروا أرقامهم لم يستثنوا أراضي الحكم الذاتي، لا بل هم أدرجوها من ضمن جداولهم الإحصائية مما يدل على اعتبارها جزءاً من مشروعهم الأكبر.

بلغ عدد سكان فلسطين المحتلة، كلها، عام 2010، 11.445 مليون نسمة، وقد توزعوا على أراضي الحكم الذاتي والأراضي المحتلة. هذا وقد استخلصنا النتائج من دراسة إسرائيلية منشورة على موقع جريدة لو موند الفرنسية، وبطبيعة الحال فإن التسمية لن تكون فلسطين ضمن هذا الجدول.

يقدم الجدول جملة من الخلاصات بالغة الأهمية، ففي "إسرائيل" بلغت نسبة اليهود 72% من مجموع السكان. أما العرب فقد بلغت نسبتهم 20.5% من هذا المجموع.

جدول 9: توزع السكان العرب واليهود في أراضي الحكم الذاتي والأراضي المحتلة، 2010

المنطقة	اليهود	غيره	العرب	أجانب	المجموع
"إسرائيل"	5414000	307000	1536000	222000	7479000
الضفة الغربية	290000	6000	2200000	0	2496000
قطاع غزة	0	0	1470000	0	1470000
مجموع مناطق الحكم الذاتي	290000	6000	3670000	0	3966000
المجموع العام	5704000	313000	5206000	222000	11445000
المصدر: ((Paris 2012					

وحين ندرك أن المقصود "غيره" هم العرب من الدروز والبدو والمسيحيين، فترتفع عندها النسبة إلى 24.4%. أما إذا نظرنا إلى عدد السكان داخل فلسطين ككل، أي الأراضي المحتلة قبل 1967 والضفة والقطاع، فإن نسبة اليهود عندها ستنخفض إلى 49.8% وهي المرة الأولى التي يجد اليهود أنفسهم أقلية داخل كيان اغتصبوه وأعلنوا أنه أرض ميعادهم وملأوه باليهود من أنحاء العالم كافة. لا بل إن نسبة اليهود داخل فلسطين ارتفعت من 5.7% من مجموع يهود العالم في العام 1948، لتصبح 43% من هذا المجموع اليوم.

في الحقيقة، نشأ نوع من الصراع بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على مسألة العدد والتوقعات المستقبلية، حيث خلصت الاستنتاجات الفلسطينية إلى أن عدد العرب سيتجاوز عدد اليهود في فلسطين وبشكل واضح مع حلول العام 2020. وهو ما لم تتمكن الهيئات الإسرائيلية من نفيه. فالتخبط "الإسرائيلي" حول كيفية تبرير هذه الأرقام ما هو إلا دليل على صحتها، وعلى أن العدو يأخذ بمحمل الجد كل التهديدات التي تطرح عليه من هذا المنطلق. (Paris 2012)

أدى الاختلاف في وجهات النظر بين علماء الديموغرافيا الإسرائيليين أنفسهم إلى تبنّيهم وجهات نظر مختلفة تجاه القضية المطروحة، كلٌّ انطلاقاً من تطلعاته السياسية. ويعد "سيرجيو ديلا بيرغولا"، وهو الذي قدم الجدول أعلاه، من أهم الباحثين في المجال الديموغرافي في "إسرائيل". وهو يعتبر أنه لا يمكن

التخلي عن الأغلبية اليهودية "للدولة" وإن اضطرنا الأمر إلى "التخلي" عن جزء من الأرض للحفاظ على ذلك. (Demolin 2018)

هكذا، ومع إدراك الإسرائيليين إلى خطورة وضعهم الديموغرافي سعوا إلى عدد من الإجراءات التي لا يمكن وصفها إلا بالعنصرية، ومنها جدار الفصل الذي بدأ إنشاؤه منذ العام 2002، أو ما قامت به الحكومة "الإسرائيلية" مؤخراً بتصديق الكنيست "الإسرائيلي" لقانون يهودية الدولة بحيث تعتبر العبرية واليهودية الدين واللغة الرسميين للدولة. ومع ذلك فإن الخشية الأكبر من الديموغرافيا الفلسطينية لن تزيلها كل هذه الإجراءات. فهي القنبلة الموقوتة التي ستنفجر في وجه "الإسرائيليين" عاجلاً أم آجلاً.

5. لعنة العدد في أرض الأقليات

لم يتمكن أبناء المشرق خلال قرن من الزمن من إزالة الغشاوة عن أعينهم. غشاوة ابتكرها لهم مستعمرون هدفهم كان ولا يزال مصلحتهم الخاصة. فحرّكوا فيهم عصبيات لم يكن المشرقيون يدركون أنها كانت في نفوسهم أصلاً. فوجدوا أنها موجودة ومتجذرة. صراعات عقائدية تعود إلى قرون خلت، نزاعات إثنية لم تكن موجودة أصلاً، يعود فيها كلٌ إلى حدث فردي، غالباً، ليحوله إلى تاريخ مفصلي يبني عليها أسباب الخلاف والفرقة.

لم يتخلّ أبناء المشرق عن نزعة العدد، فالعدد الأكثر يحكم. وهذه هي الديموقراطية. إلا أن الحكم يتحول إلى استئثار، والأكثرية تميّز نفسها عن أقلية ليس بوجهة نظرها من الحكم، بل بوجهة نظرها المتأتّي من المعتقد الديني، أو من اللغة المحكية وصولاً إلى الطعام والشراب المستهلك. ساهمت الصراعات المنتشرة في المشرق إلى تغيير واضح في بناه الديموغرافية. وكان أول ضحايا الصراعات هم أبناء "الأقليات"، إذ إن بعضاً منها، كالأزيديين والأشوريين، تعرّض إلى أبشع الممارسات التي هجّرتهم من منازلهم ومناطقهم، إما إلى دول الجوار وإما إلى الخارج. والبعض الآخر، فضّل الهجرة النهائية من بلده، كالأرمن في سورية الذين توجهوا إلى أرمينيا والولايات المتحدة. ويشهد المشرق عامةً، منذ عقود من الزمن، نزيفاً مستمراً لمسيحييه باتجاه الخارج.

قد تكون هذه التحولات، وهذه الجماعات بالذات، مقصودة، وقد تكون نتيجة لموازين القوى في كل دولة من الدول. إلا أن ما هو واضح على المدى الطويل، لا بل المتوسط منه، أن استمرار الوضع على ما

هو عليه سيؤدي إلى إفراغ الدول من مكوّنات أساسية فيها، وتحويلها إلى دول ذات وجه واحد محدد، إما مسيحية أو سنية أو شيعية أو درزية أو علوية. ونحن هنا نكون قد أُدخلنا من دون موافقتنا في مشاريع التقسيم التي رسمت "لشرق أوسط جديد" تكون فيه الدول المجاورة للكيان الصهيوني دولاً نقية طائفياً مما يُبرر وجود "الدولة اليهودية".

وحين نصبح في هذه المرحلة التي تخلى فيها المشرقيون عن أرضهم التي توحّدهم جميعاً، وأبدلوا انتماءهم إليها، بالانتماءات العصبية الضيقة يكونون قد عملوا، بوعي منهم ولا وعيهم، على إحلال لعنة العدد في أرض الأقليات.

المراجع:

الأتاسي، ن. (2015). تطور المجتمع السوري 1831–2011. بيروت: أطلس للنشر والإنتاج الثقافي.

بطاطو، ح. (1995). العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية (الإصدار 2). (ع. الرزاز، المترجمون) بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

حسن، م. س. (1965). التطور الاقتصادي في العراق. صيدا: المكتبة العصرية.

الحياة. (24 حزيران, 2018). الأردن غير قادر على استقبال مزيد من اللاجئين السوريين. تم الاسترداد من الحياة: http://www.alhayat.com/article/4588511/سياسة/العرب/الأردن-غير-قادر-على-استقبال-مزيد-من-اللاجئين-السوريين

الخوالدة، أ،ع. (2016). مراحل الانتقال الديموغرافي وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن. دراسات، 43(3)، الصفحات 2285–2297.

درويش، م. (1936). الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936. بغداد: دنكور للطبع والنشر.

الدولية للمعلومات. (أيلول, 2007). نهاية لبنان كما نعرفه: ما هو مصير الطوائف في لبنان؟ الشهرية، الصفحات 3–14.

ديب، ك. (2008). هذا الجسر العتيق. بيروت: دار النهار.

(2013). موجز تأريخ العراق. بيروت: دار الفارابي.

(2017). سورية في التاريخ من أقدم العصور حتى 2016. بيروت: المكتبة الشرقية.

سلهب، ن. (2000). المسألة المارونية. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع.

السمر، ع. (2012). شمال العراق 1958–1975، دراسة سياسية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودارسة السياسات.

الشاعر، و. (2004). الأردن.. إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

صايغ، أ. (1955). لبنان الطائفي. بيروت: دار الصراع الفكري.

الصليبي، ك. (1972). تاريخ لبنان الحديث (الإصدار الطبعة الثالثة). بيروت: دار النهار.

ضاهر، م. (1972). تاريخ لبنان الاجتماعي. بيروت: دار النهار.

عبابسة، م. (2013). حدود ثبتتها بريطانيا العظمى. تأليف مريم عبابسة، أطلس الأردن (الصفحات 216–230). بيروت: المركز الفرنسي للشرق الأدنىIFPO.

عبد الرحمن، ع. (1980). مصر وفلسطين (26). الكويت: عالم المعرفة.

عطيه، ش. (2019). ديموغرافيا المشرق. جونية: مركز المشرق للأبحاث والدراسات.

(2014). السكان في لبنان من الواقع السياسي إلى التغير الاجتماعي والاقتصادي. بيروت: دار نلسن.

الغوري، إ. (1973). فلسطين عبر ستين عاماً (1922–1937) (المجلد 1). بيروت: دار النهار.

فياض، هـ. (كانون الثاني, 2013). الخصوبة السكانية في العراق: تطورها والعوامل المؤثرة فيها. عمران(23)، الصفحات 23–52.

فيدمر، ر. (1936). السكان. تأليف سعيد حماده، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان (الصفحات 1–27). بيروت: الجامعة الأميركية.

قربان، م. (1978). تاريخ لبنان السياسي الحديث. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع.

اللجنة الوطنية للسياسات السكانية. (2012). تحليل الوضع السكاني في العراق 2012. بغداد: اللجنة الوطنية للسياسات السكانية.

ماجد، م. (2012). تطور العراق السياسي والاجتماعي في العهد الملكي الأول (أطروجة دكتوراه غير منشورة). بيروت: الجامعة اللبنانية.

المحافظة، ع. (1973). العلاقات الأردنية–البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (192–1957). بيروت: دار النهار للنشر.

(1974). تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة. عمان: الجامعة الأردنية.

محسن، س. (آب, 2015). التعدادات السكانية التي جرت في العراق. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية(22)، الصفحات 531–539.

المنصور، أ؛ القصيفي، ج. (1990). الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1948–1984. تأليف هيئة الموسوعة الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية (الصفحات 819–953). رام الله: هيئة الموسوعة الفلسطينية.

النسور، أ. (3 أذار, 2013). اللاجئين في الأردن. تم الاسترداد من سرايا: http://dosweb.dos.gov.jo/ar/product-category/census-population2015/

هلال، ج. (1975). الضفة الغربية، التركيب الاجتماعي والاقتصادي (1948–1974). بيروت: مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية.

هيرشلاغ، ز.ي. (1973). مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط. (الحسني، م.، المترجمون) بيروت: دار الحقيقة.

هيغل، هـ. (2016). أزمة النزوح في العراق: الأمن والحماية. لندن: مركز سيسفاير لحقوق المدنيين.

هيئة الإحصاء الأردنية. (2019). قاعدة البيانات التفاعلية. تم الاسترداد من هيئة الإحصاء الأردنية: http://jorinfo.dos.gov.jo/PXWeb2014R2/Menu.aspx?px_db=Demographic%20Statistics&px_language=ar-JO&rxid=e0c35eac-d04f-4689-ace3-8f29bf1f19da

يوسف، ف. (7 3, 2013). الأسرى الفلسطينيون يزرعون بذور الحياة من خلف غياهب السجون. تم الاسترداد من نساء من أجل فلسطين: http://www.womenfpal.com/print/2013/3/7/الأسرى–الفلسطينيون–يزرعون–بذور–الحياة–من–خلف–غياهب–السجون

Al Jiboury, A. (2019). *L'histoire d'une minorité politique : les chiites irakiens*. Récupéré sur Irenees: http://www.irenees.net/bdf_fiche-analyse-492_fr.html

Arnaud, G. (1927). La Colonisation Juive en Palestine. *Annales de Géographie, 36*(201), pp. 283-286.

Augustin, B. (1924). Les populations de la Syrie et de la Palestine d'après les derniers recensements. *Annales de géographie*(181), 73-79.

Balanche, F. (2011). Géographie De La Révolte Syrienne. *Outre-Terre, 3*(29), 437-458.

Balanche, F. (2014). Communitaurasime en Syrie: Lorsque le Myth Devient Réalité. *Confluences Méditterranée*, 29-44.

Demolin, C. (2018, 04 19). *Israël-Palestine: l'enjeu de la démographie* . Récupéré sur Mediapart: https://www.mediapart.fr/journal/international/190418/israel-palestine-l-enjeu-de-la-demographie?onglet=full

Dumont, G.-F. (2005). Les Populations du Liban. *Outre-Terre, 4*(13), 419-445.

Dumont, G.-F., & Montenay, Y. (2002). L"Irak Géoploitique et Populations. *Population et Avenir*(660), pp. 4-7.

Engeli, E. (2014, 07 14). *La fécondité en Palestine : faites l'amour pour la guerre*. Récupéré sur Jet D'encre: https://www.jetdencre.ch/la-fecondite-en-palestine-faites-lamour-pour-la-guerre-7049

Jaulin, T. (2009). Démographie et politique au Liban sous le Mandat. *Histoire et Mesure, 29*(1), 189-210.

Maktabi, R. (1999). The Lebanese Census of 1932 Revisted. Who are the Lebanese. *British Journal of Middle Eastern Studies, 26*(2), 219-241.

Mille, P. (1899). Colonies Juives et Allemandes en Palestin. *Annales de Géographie, 8*(38), pp. 160-169.

Paris, G. (2012, 1 9). *Les Palestiniens bientôt plus nombreux que les Israéliens ?* Récupéré sur Le Monde Blogs: http://israelpalestine.blog.lemonde.fr/2012/01/09/les-palestiniens-bientot-plus-nombreux-que-les-israeliens/

Pérousse, J.-F. (1997). Les Kurdes de Syrie et d'Irak: Dénégation, Déplacements et éclatement. *Espaces, Populations, Sociétés, 1*, pp. 73-84.

Robson, L. (2017). *States Of Separation.* California: University Of California Press.

Samman, M. (1978). *La population de la Syrie.* Paris: ORSTOM.

Seklani, M. (1960). La Fecondité dans les Pays Arabes: Données numériques, attitudes et comportements. *Population, 15*(5), 831-856.

UNHCR. (2018, 12). *Iraq Fact Sheet*. Retrieved from UNHCR Iraq: http://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR%20Iraq%20Factsheet%20-%20December%202018.pdf

Weulersse, J. (1934). Problèmes D'Irak. *Annales De Géographie, 43*(241), 49-75.

الهوامش

[1]. للمزيد من المعلومات حول الإحصاءات والدراسات التي أجريت في جبل لبنان، يمكن الاطلاع على الفصل الثاني من كتاب الباحث: السكان في لبنان، صادر عن دار نلسن في بيروت عام 2014.

[2] . راجع تأثير هذه المعطيات على التحول الديموغرافي في الفصلين الثالث والرابع من الكتاب المذكور أعلاه.

[3]. للمزيد من المعلومات حول تعداد 1921 والانتقادات الموجهة إليه، أنظر:

- مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، مذكور سابقاً، ص: 57.
- روبرت فيدمر، "السكان".. في: النظام الاقتصادي والاجتماعي، مذكور سابقاً، ص: 1.
- Courbage et Fargues, opt. cit., p p : 20-21

[4]. يشير كرباج وفارغ إلى أن عدد السكان في تعداد 1921 بلغ 609 آلاف نسمة.

[5] . يقدم لنا إميل الغوري وصفاً مفصّلاً عن ردود الفعل الفلسطينية تجاه وعد بلفور وتوطين اليهود في فلسطين والمظاهرات التي كان يقوم بها الشباب الفلسطيني بمشاركة الغوري نفسه ابتداء من العام 1919 مع نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية والجمعية الاسلامية المسيحية والنادي العربي وكتلة الشباب وغيرها. وكانت أولى المظاهرات قد بدأت في آذار ونيسان 1919 احتجاجاً على وعد بلفور، وإعراباً عن التمسك بفلسطين العربية، وقد جابت الأولى الأحياء اليهودية. وطلبت السلطات الانكليزية في المظاهرة الثانية تجنّب دخول الأحياء اليهودية من أجل تجنّب الاستفزاز المباشر. أنظر في هذا الخصوص:

- إميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، الجزء الأول، دار النهار للنشر، بيروت، 1972، ص ص38-42.

[6]. للمزيد من المعلومات حول هذه الفترة التاريخية في سورية، يمكن مراجعة:

- كمال ديب، سورية في التاريخ، مذكور سابقاً، ص ص: 307-378
- زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، مذكور سابقاً، ص ص 244-245
- غسان محمد رشاد حداد، من تاريخ سورية المعاصر، مذكور سابقاً، ص ص: 144-240

[7]. السكان في لبنان، مذكور سابقاً.

[8]. قمنا بعرض نقدي مفصّل بيّنا فيه عدم صحة ما روّج له في دراسة نشرت عام 2013 بعنوان "الواقع الديموغرافي في لبنان"، أنظر: شوقي عطيه، ديموغرافيا المشرق، مركز المشرق للأبحاث والدراسات، جونية، 2019، ص ص: 264-266.